الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- دراسة استطلاعية حول تفشي وباء كورونا ما بين فترتي 2019- 2021-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: إقتصاد و تسيير المؤسسات

إعداد الطالب:

– شيرين العلواني

الأستاذ المشرف:

موسي سهام

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	الجامعة
1	سبتي وسيلة	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	موسي سهام	أستاذ محاضر أ	مقررا	**جامعة بسكرة**
3	حمريط رشيط	أستاذ محاضر أ	مناقشا	**جامعة بسكرة**

الموسم الجامعي: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- دراسة استطلاعية حول تفشي وباء كورونا ما بين فترتي 2019-2020-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: إقتصاد و تسيير المؤسسات

إعداد الطالب:

- شيرين العلواني

الأستاذ المشرف:

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	الجامعة
1			رئيسا	**جامعة بسكرة**
2			مقررا	**جامعة بسكرة**
3			مناقشا	**جامعة بسكرة**

الموسم الجامعي: 2021/2020

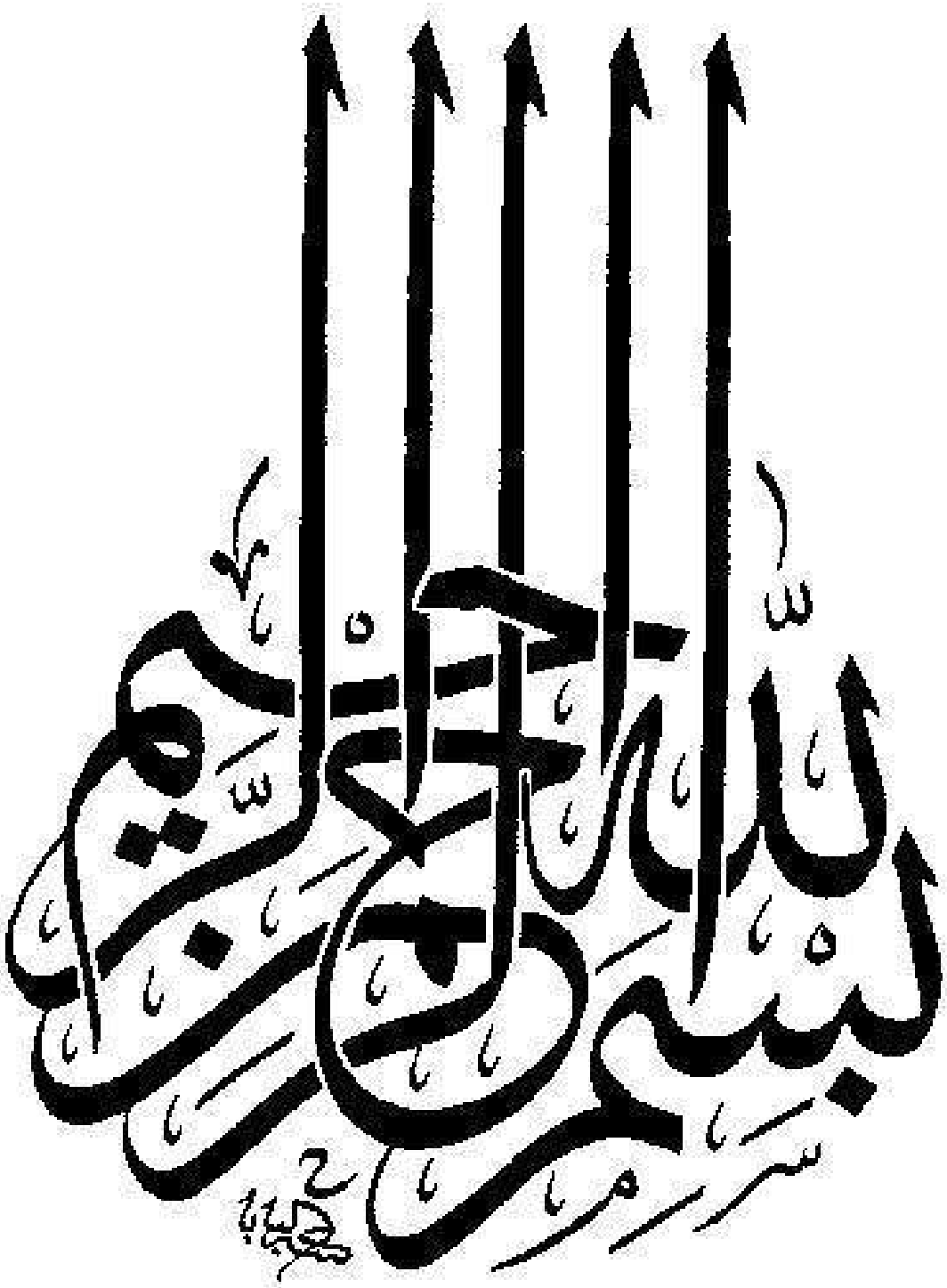

صدق الحبيب المصطفى صلى الله عميه وسلم إذ قال" :من

لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله

نشكر عزوجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

وأقل ما يمكن تقديمه لكل شخص من قريب أو بعيد كلمة

شكر امتنانا وتقديرا لمجهوداته.

أسمى عبارات الشكر نتقدم بها الى الاستاذة المشرفة

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها.

والى كل اساتذة قسم العلوم الاقتصادية

أتقدم لهم بأسمى عبارات الشكر والامتنان

من قريب وبعيد دون استثناء

الاهداء

اشكر الله وأحمده الذي وفقني في اتمام هذا العمل

الى قرة العين...الى اعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء...الى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي وافنى حياته من اجل تعلمي وتوسم في درجات العلم

"أبي "

الى من جعلت الجنة تحت قدميها...الى التي حرمت نفسها واعطتني ومن نبع حنانها اسقتني

الى تلك المرأة العظيمة

"أمي "

الى أولادي سر سعادتي ورفيقات دربي

الى زوجي العزيز الذي كان لي رمز التشجيع ومصدر طموحي

الى جميع الاصدقاء وكل من تنمى لي التوفيق والنجاح

الى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

اهدي ثمرة جهدي هذا

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل آثار فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائري، وذلك من خلال تحليل ومقارنة الفترات الزمنية لهاته الجائحة، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرض لمفاهيم النظرية المتعلقة بميزانية الجزائر، وتحليل أهم عوائدها الاقتصادية.

وقد خلص البحث الى مجموعة من النتائج، اهمها التراجع الحاد في اقتصاديات الدولة خلال فترة الجائحة، وهو ما يبخل بمبدأ وجوب تحقيق التوازن المالي، مما يستوجب على الحكومة الجزائرية إتخاذ حزمة من الاجراءات والتدابير العاجلة خلال نفس السنة لامتصاد الصدمة الاقتصادية والمالية للجائحة.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19 ، التنمية الاقتصادية، اقتصاد الجزائر

abstract

This research aims to study and analyze the effects of the Corona virus on economic development in Algeria, by analyzing and comparing the time periods of this pandemic, relying on the descriptive analytical method, through exposure to theoretical concepts related to Algeria's budget, and analyzing its most important economic returns.

The research concluded with a set of results, the most important of which is the sharp decline in the state's economies during the pandemic period, which stings the principle that financial balance must be achieved, which requires the Algerian government to take a package of urgent measures and measures during the same year to absorb the economic and financial shock of the pandemic.

Keywords: **COVID-19**, **economic development**, **Algeria's economy**.

المقدمة العامة

المقدمة:

لطالما شكلت الأمراض والأوبئة إحدى التحديات الكبرى لاستمرار البشرية، فخلال القرون السابقة كانت الأمراض تأتي على الملايين، كمرض الطاعون والملاريا والكوليرا...إلخ، ومع التطور الطبي اختفت هذه الأمراض وفي شهر دجنبر من السنة المنصرمة، ظهر وباء خطير بدولة الصين، سرعان ما تطور وانتشر بشكل كبير، ليصبح وباء عالميا، وقد سارعت الدول والحكومات إلى احتواء الوباء ومحاصرته من خلال إجراءات متعددة أبرزها الحجر الصحي وتوقيف حركة النقل الدولي...إلخ، هذه الإجراءات كانت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية ونفسية وخيمة.

-لقد عاش العالم أزمات كثيرة، لكنه لأول مرة يشهد أزمة صحية بحدة أزمة فيروس كورونا covid 19 تصل أو تفوق تلك التي عرفها العالم خلال الكساد الكبير 1929 ، أزمة تزامن فيها تحول نصف سكان العالم إلى الحجر المنزلي لحماية الأرواح ومحاولة السيطرة على الجائحة، مع التوقف التام لحركة الطيران ما بين الدول، وإغلاق العديد من المصانع في كل دول العالم مع تراجع رهيب في الاقتصاد العالمي، حيث تظهر خطورة هذا الفيروس في سرعة انتقاله وانتشاره بين البشر، فلقد خلف هذا الوباء أعداد كبيرة من الإصابات والوفيات تقدر بالآلاف في كثير من الدول، مما دفعها لاتخاذ سلسلة من التدابير الصارمة لمكافحة انتشاره.

-وفي وسط حالة الخوف وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين، تحول هذا الاجتياح الى أزمة صحية ستترك تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات الدول النامية ، والجزائر كباقي الدول عانت على نحو حاد من التداعيات الانسانية والاقتصادية لهذه الجائحة، بالاضافة الى الخسائر البشرية والتكاليف المادية الكبيرة المرتبطة بها تزامنت هذه الأزمة (covid 19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة ، وأصبح لها أثر حاد سنة 2020 مما أدى الى انخفاض ايراداتها من النفط بأكثر من 50%، وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية تواجه الجزائر العديد من العقبات والأعباء التي تهدد توازنها الاقتصادي، وعلى ضوع ذلك تحاول الدراسة قراءة تأثير وباء كورونا على الاقتصاد الجزائري في ظل الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة هذا الفيروس،وتلعب التنمية الاقتصادية دور كبير في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون تمويل التنمية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية وقد جاءت دراستنا الحالية في هذا المجال لتتبنى الاشكالية التالية:

– ما مدى تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أولا: الفرضية الرئيسية للدراسة

– يؤثر فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ثانيا: الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية:

1. دراسة جمعون نوال (2015) بعنوان : دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر– مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور البنوك التجارية في الوساطة بين فئة المستثمرين والمدخرين، كما أكدت نتائج الدراسة في الاخير ان للبنوك دور فعال وكبير في التنمية الاقتصادية.

2. دراسة رشيدة جيدل (2016) بعنوان : انعكاسات تغير النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2004 التي تهدف وراءها الى تدارك التأخر في التنمية في كل المجالات، وتوصلت في الاخير نتائج الدراسة الى وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط وتمويل برامج التنمية من خلال التأثير عليها بصورة غير مباشرة.

3. دراسة ناجي حليمة (2015) بعنوان : دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، جاءت هذه الدراسة لتظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية، و تحصلت نتائج الدراسة في الاخير الى ان هناك دور للقروض المقدمة من البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.

الدراسات المتعلقة بفيروس كورونا covid 19

1. دراسة فريدة فلاك (2020) تحت عنوان : أرقام واحصائيات حول ازمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الاقتصاديات الكبرى في العالم (الولايات المتحدة الامريكية والصين نموذجا)، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة جاءت هذه الدراسة لتستعرض جملة من الاحصائيات حول فيروس كورونا في دول العالم، وعلى وجه التحديد على الاقتصاديات الكبرى في العالم "الولايات المتحدة الامريكية والصين" باعتبارهما محور الموضوع، وكانت نتائج الدراسة قد توصلت الى ان الجائحة أبانت فن ضعف الأنظمة الصحية في العديد من الدول، الى جانب انها قد تعمل على اعادة تشكيل موازين العالم.

2. دراسة لحول كمال وآخرون (2020) تحت عنوان: الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا2020 على الايرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر، جامعة تلمسان، هدفت هذه الدراسة لتحليل الاثار المالية لجائحة كورونا 2020 على الايرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر، وذلك من خلال مقارنة منحنيات العوائد المالية للبلدية عبر مجموعة من الفترات الزمنية قبل الجائحة وخلالها، وتوصلت الدراسة في نتائجها الى التراجع الحاد في حجم الموارد المالية للبلدية خلال فترة الجائحة مع الاستقرار في المستوى العام لنفقاتها.

3. دراسة منتصر عبد الله الزيوت (2020) تحت عنوان: إدارة الأزمة الاقتصادية في ظل وباء كورونا وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، الجامعة الأردنية، هدفت هذه الدراسة الى تقديم تصور كامل وشامل للاقتصاد الاسلامي وادارته للازمات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة الى ان اسقاط الازمات الاقتصادية حيز التطبيق افادة للبلدان الاسلامية وعون لها في صمودها ومواجهتها للأزمة

الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة:

1. دراسة عمر هارون (2021) تحت عنوان: التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية –الجزائر نموذجا– ،جامعة الجلفة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاثار المتوقعة للأزمة الصحية التي ضربت الدول العربية وكيف يمكن ان يكون وقعها على الاقتصاد الجزائري، وجاءت نتائج الدراسة لتبين في الاخير ان الازمة الصحية المتمثلة في جائحة كورونا هي المتسبب الرئيسي في الازمة الاقتصادية، كما انها ضربت آثارا كارثية على الاقتصاد الجزائري.

2. دراسة سيد اعمر زهرة (2020) تحت عنوان: قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر "الآثار والاجراءات" جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، جاءت هذه الدراسة لتهدف الى الوقوف على الاثر الاقتصادي لجائحة كورونا في الجزائر، كما تسعى الى ابراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء، وهدفت في الاخير هاته الدراسة الى ان جائحة كورونا أسفرت عن آثار سلبية تسببت في توقف وتراجع معظم الانشطة الاقتصادية، حاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله الى النصف باعتباره المورد الوحيد في الجزائر مما ادى الى ارتفاع عجز الميزانية وارتفاع البطالة.

ثالثا: نموذج البحث

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

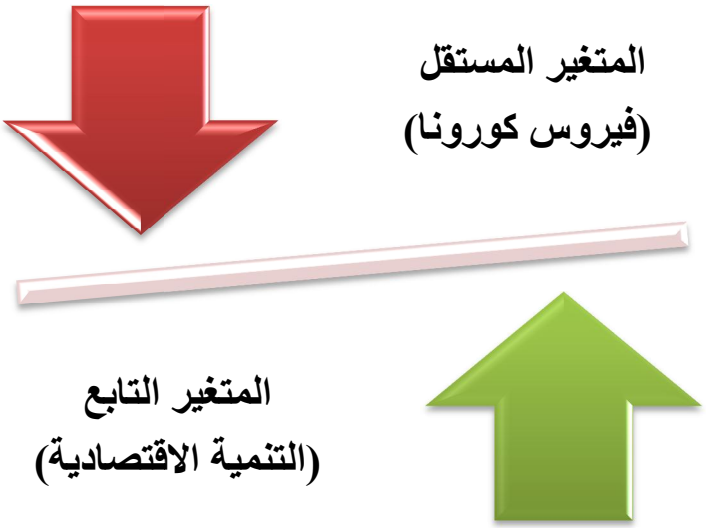

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

رابعا: التموضع الابستمولوجي ومنهجية الدراسة

1. التموضع الابستمولوجي

الجدول رقم (01): التموضع الابستمولوجي للدراسة

النموذج	الهدف من المعرفة	المقاربة
النموذج الوضعي(الواقعي أو الوصفي)	هو معرفة آثار فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية بالجزائر محل الدراسة واستنتاج هذا الأثر بأكثر موضوعية وحياد.	هي افتراضية استنتاجية اذ يعتمد دورها على الاستنتاج لبناء المعرفة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدليل المنهجي للدراسة

2. مهنجية الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة،وللإجابة على السؤال المطروح في مشكلة الدراسة،ومن أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف،سيتم الاعتماد على المنهج "**الوصفي التحليلي**" باعتباره المنهج الأنسب لهذه الدراسة،كونه يهتم بوصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا والتعبير عنها تعبيرا كيفيا وكميا،فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح

خصائصها،أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يبين مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى،كما أن إثبات صحة الفرضية المتبناة من عدمها تتطلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى تشخيص واقع ما،وهو مدى تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خامسا: تصميم البحث

يخصص تصميم البحث لتحديد مختلف أبعاد البحث وعناصره،فقد جاءت دراستنا لتشمل على العناصر المندرجة ضمن تصميم البحث،وتتمثل في:

1. الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة أساسا الى وصف الواقع،أي محاولة الفهم والشرح أو الوصف،وإختبار صحة الفرضية كما تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- ✓ الكشف عن مدى تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر

2. نوع الدراسة: هو بناء علاقة ارتباط وتأثير بين فيروس كورونا والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

3. مدى تدخل الباحث: وصف متغيرات الدراسة بشكل دقيق وصادق وحيادية التحليل لإنتاج علم موضوعي.

4. المدى الزمني: لقد تحدد هذا المجال وفقا لما استغرقته مراحل البحث المختلفة،وهي كالآتي:

– المرحلة الأولى: دامت هذه المرحلة شهرين تقريبا، إبتداءا من شهر جانفي 2021 إلى شهر فيفري2021 حيث تم في هذه المرحلة إعداد الإطار النظري وإعادة صياغته وتعديله،كما تم وضع إطار تصوري للدراسة الميدانية والإعداد للمرحلة النهائية من البحث.

– المرحلة الثانية: دامت هذه المرحلة ثلاثة أشهر تقريبا،إبتداءا من شهر مارس الى غاية شهر جوان،وقد تم خلالها تفسير المؤشرات إحصائيا ومقارنتها واستخلاص نتائج البحث.

سادسا: أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهميته في كونه يناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصاديات العالم، كما يكتسي الموضوع أهميته في تسليطه الضوء على آثار الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير هاته الآثار على مجمل المناحي الاقتصادية، بالإضافة إلى تبيين آلية السياسة الاقتصادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية لتخفيف هاته الآثار، كما تنبع أهمية البحث في كونه تطرق إلى فحوى النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيرافق مسار الإنعاش الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا، مع محاول الدراسة إعطاء مساهمة بسيطة على شكل حلول مقترحة لدعم الاقتصاد الوطني في مساره نحو تجاوز آثار الجائحة على المدى القريب والمتوسط.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تحضى التنمية الاقتصادية بقدر كبير من الاهتمام لما يشهده العالم من تحولات وتحديات عدة وسعي الدول للقضاء على مشكل التخلف والفقر، ونظرا لتعقيد عملية التنمية واختلاف درجة تعقيدها من دولة إلى أخرى اختلفت العوامل المؤثرة عليها والأساليب المتبعة لتحقيقها، والمصادر المالية المتاحة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ما يضع الدول النامية أمام مشكل توفر الموارد اللازمة لتمويل هذه العملية، والجزائر شأنها شأن الكثير من الدول تعتمد بالدرجة الأولى على تمويل عملية التنمية على ما تحققه من عوائد اقتصادية ولتوضيح ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: عوامل واستراتيجيات وعناصر التنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: أبعاد ومؤشرات وعقبات التنمية الاقتصادية

المبحث الخامس: برامج وتقسيمات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية

لقد شاع مفهوم التنمية بشكل أساسي منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يستعمل هذا المفهوم منذ شيوعه في عهد الاقتصادي البريطاني" آدم سميث "في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، حيث استخدم مصطلحان للدلالة على أو التقدم ، Material Progressحدوث التطور المشار إليه في المجتمع وهما التقدم المادي،وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات ، Economic Progressالاقتصادي أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع إضافة إلى التطور والنمو.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية في البداية في علم الاقتصاد، واستعمل للدلالة على عملية إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية المقصودة في مجتمع معين، بهدف إعطاء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أعضائه، أي زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تضمن زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد الدائم لاستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائداتها. (**عارف محمد نصر، 2005، صفحة 18**)

وفيما بعد تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من المجالات المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع :الفرد، والجماعة، والمؤسسات الإجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية .

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن التركيز في الأساس كان على الجانب الاقتصادي، ومنه تطورت مجالات أخرى للتنمية، مثل التنمية السياسية، وكذلك الثقافية، والاجتماعية، الأمر الذي يقودنا إلى القول أن التنمية الاقتصادية تعتبر الأساس لأية عملية تنموية مع مراعاتنا للاختلافات بين المجتمعات في أولوياتها وحاجاتها.

ومع التطور الذي حصل في مختلف العلوم الإجتماعية أخذ مفهوم علم التنمية يتطور كذلك شيئا فشيئا، ودخلت إليه العديد من الإضافات وحسب الباحث فان تعريف إبراهيم عبده الدسوقي يعتبر من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية،والذي يفيد أن التنمية عبارة عن " عملية تغير مقصود أو مستهدفة لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلالا جيدا، بهدف إحداث تعديلات وتغيرات واعية في جوانب المجتمع الأساسية والفرعية كافة، من خلال بناء أيديولوجي معين يتلاءم مع الواقع الاجتماعي، الذي يرتبط بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية، والوعي الاجتماعي ومشاركة الأهالي بجانب الحكومة والقدرة على المبادأة والتنشئة الاجتماعية والاعتماد على الذات والقضاء على التبعية الداخلية والخارجية." (**ابراهيم عبده الدسوقي، 2004، صفحة 18**).

ويلاحظ أن التعريف السالف يشمل جوانب التنمية المتعددة في إطار متكامل، ويرتبط بظروف المجتمع الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية وغيرها، كما أنه يرتبط بالتصور التاريخي للتخلف، ويشير إلى

مدى خطورة التبعية في هذا الشأن "وفي سياق هذا المفهوم أو الإطار هنالك العديد من التعريفات التي خاضت في مجالات التنمية المختلفة للوصول إلى فهم دقيق لها. (ابراهيم عبده الدسوقي، مرجع سابق، صفحة 22)

فقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيًا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد"

ويتبين من خلال هذا التعريف أن عملية التنمية مهما كانت صورتها اجتماعية أو اقتصادية حسب الأمم المتحدة فإنها تعتمد على عاملين أساسيين هما:

1-مشاركة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم بصورة ايجابية.

2-تقديم الخدمات الفنية والمادية سواء كان ذلك من الحكومة أو من الهيئات الدولية والأهلية، لتشجيع هذه الجهود وإنجاحها، وهذا ينسجم بطبيعة الحال مع دور ورسالة وفهم منظمة الأمم المتحدة، للمشاكل الإقتصادية والاجتماعية، وآليات العلاج لدى هذه المنظمة الدولية. **(غربي علي وآخرون، 2003، صفحة 32)**

أما سعد الدين إبراهيم فقد عرف التنمية بأنها "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع"

واشتمل هذا التعريف على عناصر أساسية أهمها:

-أن التنمية عملية ذاتية.

-أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة. **(عيد حسن، 1997، صفحة 42)**

-أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيان وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

وبناء على ما سلف فإن عملية التنمية ووفقا للمفهوم الحديث، تعبر عن التغيير المخطط لمختلف جوانب الحياة ووضع بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة بعضها مع بعض، والتي يمكن اعتبارها مبادئ أساسية للتنمية سواء كانت على المستوى المحلي أو القومي، فالتنمية على هذين المستويين تتناول الوحدات التي يتكون منها المجتمع سواء كانت تلك الوحدات مؤسسات أو مجتمعات محلية.

أما مبادئ التنمية فتعتمد بالأساس على المبدأ الديمقراطي، الذي يعتبر جوهر أي عملية تنموية، ويقصد بذلك أن لا يكون هناك فرض لمشروعات التنمية على المجتمع المحلي، ويضاف إلى ذلك مبدأ المساعدة الذاتية، وإتاحة الفرصة أمام أبناء المجتمع المحلي لمساعدة أنفسهم، ومبدأ المشاركة الشعبية الذي يرتبط بالمبدأ السابق.

كما يمكن إضافة مبدأين آخرين هما مبدأ التكامل بين البرامج والمشروعات والتنسيق بين أعمالها، ومبدأ الاعتماد على الموارد المحلية حتى لا تكون العملية التنموية رهن بتحكم الغير. **(حمودة مسعد الفاروق، 1977، صفحة 48)**

المطلب الثاني: طبيعة عملية التنمية

تعددت وجهات النظر تجاه عملية التنمية التي يمكن إجمالها في اتجاهين، فهناك فريق يرى أن التنمية هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحصل في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تمس مكونات المجتمع، وترتكز هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية المقصودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. **(غربي علي وآخرون، مرجع سابق، صفحة 33)**

وهناك فريق آخر يرى أن عملية التنمية عبارة عن عملية اقتصادية بالدرجة الأولى ، وأن الجانب الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية، بينما يرى البعض الأخر فيها، عملية ذات هدف اجتماعي شامل يحمل في طياته الجوانب الاجتماعية والتي من ضمنها الجانب الاقتصادي،وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية هي بين هذا وذلك .ومن جانبنا نرى أن التنمية عملية ذات هدف اجتماعي بالدرجة الأولى، وأن التنمية الإقتصادية ما هي إلا وسيلة من الوسائل التي تسخرها عملية التنمية بمفهومها الأوسع لخدمة الفرد والمجتمع ككل،واعتمادا على ما سبق فان التركيز في العملية التنموية يشمل مجالين مهمين بالأساس (المجال الإقتصادي والمجال الإجتماعي)، دون الإغفال أن هناك جوانب أخرى مهمة. **(عيد حسن، مرجع سابق، صفحة 84)**

المطلب الثالث: عناصر التنمية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات ، التي يجب الاهتمام بها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة ، ونذكر منها مايلي:

أولا : تراكم رأس المال:

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لت ا ركم أ رس المال في تحقيق التنمية ، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لاغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يمكن في حقيقة آن امثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو.

ثانيا: الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية "بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض "، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية" على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته. "وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي وذلك إن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا. **(حسام الدين بن ظاهر، 2014، صفحة 46)**

ثالثا: الموارد البشرية

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.

إن الموارد البشرية تلعب دو ا ر هاما في عملية التنمية الاقتصادية ،ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، وكون الإنسان غاية التنمية ، فان الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره وضمانات توزيعه بصورة عادلة ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني ، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها ، وبالتالي كمنتفع منها.

رابعا: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة تأسست على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة. (**حسام الدين بن ظاهر، مرجع سابق، صفحة 48**)

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

ظهر مشكل التخلف في العديد من البلدان وأكثرها الدول النامية وذلك بعد نيلها لاستقلالها فبرز الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من قبل هذه البلدان وأصبحت محط اهتمام المفكرين الاقتصاديين لإيجاد أفضل السبل لإشباع حاجاتها الأساسية ومن خلال هذا المبحث سيتم اب ا رز الجوانب الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية سيتم عرض في بادئ الأمر مجموعة من المفاهيم لمصطلحات ارتبطت بالتنمية على النحو التالي:

1. مفهوم التخلف الاقتصادي :يعرف التخلف على أنه حالة اقتصادية واجتماعية تعوق النمو الاقتصادي وتخلق عقبات في طريق استثمار الموارد الطبيعية استثمارا أمثل واستخدام القوة العاملة المتوفرة استخداما أكمل بما يكفل تأمين اشباع الحاجات الأساسية لأغلب السكان.

2. مفهوم النمو الاقتصادي :تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ((**عبيرة شعبان، 2013، صفحة 10**)

3. مفهوم التنمية المستدامة :ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، كما عرفت على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها، فهي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة.

ومن خلال التطرق إلى مفهوم كل من التخلف والنمو والتنمية المستدامة نجد أن التنمية الاقتصادية تعددت مفاهيمها هي الأخرى واختلفت باختلاف الاقتصاديين، فكل ينظر إليها من زاوية مختلفة، فهناك من يرى بأن التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد و تحويله من حالة ركود وثبات إلى حالة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية. **(ابراهيم عبده الدسوقي، مرجع سابق)**

4. مفهوم التنمية الاقتصادية

يرى البعض أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام بما يحقق أكبر معدل للتنمية والتقدم الاقتصادي، وبما يعود على عامة الشعب بالخير والرفاهية. **(عثمان محمد غنيم ، 2010، صفحة 25)**

ومجمل ما تقدم أن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه النمو الاقتصادي فمفهوم التنمية لا يقتصر على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي القومي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج وتغيير هيكل العمالة والهيكل الاجتماعي والثقافي للأف ا رد والسلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في المجتمع.

ومنه فالتنمية تنطوي على النمو الاقتصادي وتحتويه، ومهما يكون فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى التخلص من معالم التخلف ونقل الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق. **(الطيب داودي، 2008، صفحة 06)**

غالبا ما تثير قضية التعريف لأي موضوع أو مفهوم ما، في المجال العلمي والأكاديمي، الكثير من الجدل، وهذا ما ينطبق أيضا على قضية التنمية الإقتصادية التي وجد الباحث العديد من التعريفات لها، إلا أنه من الممكن القول أن هناك الكثير من القواسم المشتركة التي أجمعت عليها هذه التعريفات.

فقد عرف البعض عملية التنمية الاقتصادية على أنها " عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي و يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل .

ويلاحظ أن هذا التعريف استند إلى أن عملية التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وهي هدف تسعى إليه المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ونجد أن عملية رفع الدخل القومي الحقيقي يرتبط بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على

أساس أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي خارج قسمة الدخل القومي على عدد السكان في البلد ويلاحظ هنا أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحدث على مرور السنوات ويحدث معها في نفس الوقت نمو في سكان المجتمع، فإذا زاد عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، فان متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل سوف ينخفض، أما إذا حدث العكس، أي زاد الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل الزيادة في السكان، فان متوسط نصيب الفرد من الدخل يرتفع. **(عريقات عربي مُحَّد، 1997، صفحة 50)**

التنمية الإقتصادية على أنها "عملية Baldwin Meier وفي الفكر التنموي التقليدي، عرف يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم" ويلاحظ الباحث أن معظم التعريفات التي عالجت التنمية الإقتصادية ركزت على قضيتين أساسيتين،هما :الدخل القومي الحقيقي ومتوسط دخل الفرد منه، وهاتان النقطتان تعتبران من أهم المحددات التي تعبر عن أية عملية تنمية إقتصادية، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤشرات لا يجوز النظر إليها من ناحية كمية فقط، لأن من شأن ذلك أن يقود المجتمع إلى الوقوع في فخ ما يمكن تسميته بالخداع الرقمي في موضوع التنمية الإقتصادية، بمعنى أن يكون هناك ارتفاع فعلي في متوسط دخل الفرد، إلا أن هذا الارتفاع ليس بالضرورة أن يعبر فعليا أو يعكس حدوث عملية تنموية حقيقية.

وبناء على ما سلف يتم الإستنتاج أن التنمية الإقتصادية هي عملية حضارية تهدف لخلق أوضاع جديدة ومتطورة و شاملة، وهذا يعتمد بشكل كبير على جدية صانعي القرار في التزامهم بتحقيق هذا التغير من واقع متخلف إلى واقع جديد متطور و متقدم في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **(عريقات مُحَّد حربي، مرجع سابق، صفحة 51)**

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

يجب التركيز على أن أية عملية تنموية لا تعتمد على الفرد، ولا يكون الإنسان محورها ومركزها، من غير الممكن أن تحقق أهدافها بالشكل المطلوب، حيث أن الإنسان هو الهدف الأول والأخير للتنمية.

ويرى مجموعة من الباحثين أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية الإقتصادية لتحقيقها ومن أهم هذه الأهداف:

– زيادة الناتج القومي، حيث أن من شأن زيادة الناتج القومي أن يقلل من مخاطر الفقر التي ترتبط بمشاكل إقتصادية واجتماعية كثيرة، مثل انخفاض مستوى المعيشة وزيادة نسبة النمو السكاني والجهل والمرض.

– رفع مستوى المعيشة، حيث يقاس مستوى المعيشة بمستوى الإنفاق أو الإستهلاك للوحدة الإستهلاكية كالفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويعتبر رفع المستوى المعيشي هدفا مطلقا للنظم الإقتصادية والسياسية، وتحقيق هذا الهدف يدل على مدى نجاح هذه النظم أو فشلها في الوصول إلى أهدافها، فالإستهلاك يشمل الغذاء والملبس والمسكن

والخدمات الأخرى سواء كانت تعليمية أو صحية أو مواصلات، فان الحصول على هذه السلع والخدمات لا يتحقق إلا بزيادة مستوى الدخل بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، بشرط توزيع الدخل بشكل منصف وعادل بين شرائح المجتمع ، وفي حال رفع مستوى المعيشة فإن من شأن ذلك أن ينعكس على الحالة الإقتصادية العامة للمجتمع، إضافة إلى الجانب الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالجانب الإقتصادي.

– رفع كفاءة الموارد الإقتصادية وإقامة البنية الأساسية للتقدم، إضافة إلى التوزيع العادل للدخل وذلك من أجل الموازنة بين الجانبين الاجتماعي والإقتصادي. (**محمد رفيق حميدان، 2003، صفحة 32**)

كا نجد للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة وتتمثل في:

- تقليل التفاوت في الدخول في الثروات :هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين: حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.

إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذالك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، وزيادة تعطل العمال ، ذالك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع و خدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال و بالتالي زيادة تشغيل العمال لذالك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها. (**محمد عبد العزيز عجمية، 1986، صفحة 64**)

- تعديل التركيب النسبي :هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ، و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، والبحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خط ا ر جسيما على هدوء و استقرار جرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل

كبير على عائدات البترول ، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

- رفع مستوى الحياة :وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ –ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

ب – ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

ج– ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

د –توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية. **(محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، صفحة 65)**

المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تقوم التنمية الاقتصادية على مجموعة من المقومات ترتكز عليها وتعتبر من العوامل الأساسية التي لابد من إحداثها ومن هنا يمكن تجزئة مستلزمات التنمية إلى:

1–مستلزمات مادية : تعد المستلزمات المادية حجر أساسي تستند عليه التنمية وبدورها تنقسم إلى:

أ–الموارد الطبيعية :تعتبر الموارد الطبيعية من العناصر الضرورية والمساعدة على تحقيق التنمية والتي تستطيع الدول عن طريقها وضع خطط وفق الامكانيات الموجودة.

ب–توفر عنصر رأس المال :يعد رأس المال أكثر العوامل أهمية في عملية التنمية ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

ج–العنصر البشري :يعتبر دور الانسان في التنمية بالغ الأهمية وبدون الاهتمام بهذا العنصر لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة مهما توافرت الموارد المالية وذلك لأن تنمية العنصر البشري لها أثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

د–التغير الهيكلي :ينطوي التغير الهيكلي على التحول من مجتمع زراعي إلى اقتصاد صناعي حديث إذ أن أغلبية الدول هي مجتمعات زراعية ولكي يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة. **(ابراهيم عبده الدسوقي، مرجع سابق، صفحة 102)**

2–مستلزمات غير مادية :إضافة إلى المستلزمات المادية توجد مستلزمات غير مادية تتمثل في:

أ–إدراك أهمية التنمية : يؤثر جهل الشعوب بالتنمية الاقتصادية في المدى الطويل والقصير وهي من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية فجميع البرامج التي تقوم بها الدول وانفاق مبالغ طائلة لا يمكن أن يكون لها

قيمة إلا إذا وعت الشعوب لقيمة هذه البرامج.

ب–الاستقلال السياسي والاقتصادي :من أهم مقومات التنمية هو دعم الاستقلال الوطني وتقليل التبعية إلى العالم الخارجي والاعتماد على الذات، ولذلك فالتنمية لا يمكن فصلها على الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج–التكنولوجيا :التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الانتاج وبذلك تؤدي دورا حاسما في نمو الانتاج وتقدم البلد اقتصاديا وهي تتمثل في براءة الاختراع والعلامات التجارية، المهارات، المعرفة التكنولوجية. **(ابراهيم عبده الدسوقي، مرجع سابق، صفحة 103)**

المبحث الثالث: عوامل واستراتيجيات التمنية الاقتصادية

المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية

مما سبق عرفنا بأن التنمية في وسيلة للوصول إلى أهداف محددة و معلومة نلخصها في أربعة نقاط:

1. تغطية جميع الموافق الاقتصادية التي يحتاجها الأمة.
2. تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.
3. بناء قوة الأمة الاقتصادية، بحيث تكون قادرة على الصمود وجه التحديات الخارجية
4. تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه.

حتى يمكن للدولة المتخلفة الوصول بعملية التنمية لأهداف المسطرة لها وجب عليها اختبار الإستراتيجية سليمة لتلك التنمية و يقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

*عامل النمو المتوازن للتنمية:

إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية و المبنى على أساس الدفقة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة أمرين:

الأمر الأول : في ضرورة الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج ذلك لجني و ف ا رق كبير ة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية. **(حسام الدين بن ظاهر، مرجع سابق، صفحة 122)**

الأمر الثاني: يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلفة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله و يمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط

- من قيامه على أساس الاستثمار الأمثل للموارد.
- الوفاء للاحتياجات الشعب الأساسية و خاصة للطبقات المنتجة منها.
- إعلان المجتمع على إيراداته في التخطيط.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.

من بين نماذج التنموية الناجحة في البلدان المتخلفة الناجحة (النموذج الياباني) ، هذا النموذج انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، و حققت نجاحا كبيرا في تقدمها و تطورها السريع و بقضائها على التخلف الذي عانت منه ، وأصبحت في السنوات الأخيرة قطبا من الأقطاب الاقتصادية العالمية التي يستدل بها ، وأصبحت عملته " الين " ، عملة صعبة في منافسة الدولار الأمريكي واليورو ، حيث يعد نموذج الياباني رأسمالي بطريقة جديدة و ذلك بتميز قطاع الدولة رائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص فقطاع الدولة يدخل في مجالات اقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة مردودية و الربح فيها ، وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص و قطاع الدولة الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة في قطاع البنوك بهدف ضمان استمرارية تمويل المشاريع الخاصة. **(مرجع نفسه)**

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف إستراتيجية التنمية على أنها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات المنظمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه وعلى ذلك فأنه على كل دولة أن تضع الإستراتيجية المناسبة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي ولا تتبنى إستراتيجية معارة من دولة أخرى تختلف عنها في أهدافها واحتياجاتها ومواردها وقيمها الاقتصادية والاجتماعية وبما أن قيم المجتمع وأهدافه واحتياجاته وموارده تتطور وتتغير بمرور الزمن فان الإستراتيجية التي تتقرر للتنمية يكون لها محور زمني لا بد من تحديده وتكون إستراتيجية التنمية إما طويلة الأمد أو متوسطة الأمد ، حسب طبيعة الأهداف من جهة وحسب إمكانية تأمين الموارد اللازمة واستخدامها لبلوغ الأهداف المنشودة ،ولا شك في أن وضع الإستراتيجية المناسبة له أهمية في ترجمة الخطط إلى برامج تنفيذية وبالتالي يكون للتخطيط الاقتصادي دور هام في عملية التنمية ، اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية ونتناول في أدناه الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية كالتالي:

1. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص.

وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

- توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاسترداد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الانتاج الصناعي.

2. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

أ. دور الصناعة في التنمية الاقتصادية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية و إنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فان التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وهو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ومن بين الآثار الايجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي:

- ✓ تصنيع الموارد الأولية الزراعية: إن تطور القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الز ا رعية المختلفة وتحويلها إلى منتجات مصنعة، ومن هنا فان الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له من جهة، وكذلك رفع قيمة الموارد الأولية عند تحويلها إلى منتجات نهائية والاستفادة من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.
- ✓ يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها: إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة، منها ماهو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير ويوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني. (**عادل أحمد حشيشي، 2000، صفحة 49**)

- ✓ يساهم في توفير من العمل اكتساب المهارات: نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامي إلى القوى العاملة فان توسع القطاع المذكور من شأنه ان يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل كليا و للعاطلين جزئيا كما هو الحال في القطاع الزراعي، ولذلك فان القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة الدخول للعاملين.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن تطور و توسع القطاع الصناعي من شانه أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي إذ انه يساعد على تقليل الاعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها ،وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة الأمر الذي ينعكس على النتائج المحلي الحقيقي وعلى مي ا زن المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري. ويعمل على تجنب التقلبات وأثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

3. إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الز ا رعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة،كما أن القطاع الز ا رعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة.

وبذلك فان كل واحد منها يخدم الأخر ولا يستغني عنه ، لذلك فان أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى الاثنين معا. **(عادل أحمد حشيشي، مرجع سابق، صفحة 50)**

4. إستراتيجية الحاجة الأساسية

اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان ، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية... الخ .وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي وهدف أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفي مثل هذه السلع والخدمات من شانه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.

وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف:

الهدف الأول: رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن ، وخاصة الفق ا رء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف في العمل.

الهدف الثاني: التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي

الهدف الثالث: تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

5. إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

التنمية المستدامة تسعى إلى الاستخدام الأمثل و يشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر للأجيال المستقبلية. **(الموسمي ضياء المجيد، 2000، صفحة 66)**

ويركز مفهوم التنمية المستدامة على الملائمة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية لذا فهي تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية. والسبب في وجود الهدر في الموارد هو أن السكان في تزايد مستمر بينما إن الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير ، لذلك فان الهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم لمنع استن ا زف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وإهدار الطاقات.

-إن التنمية المستدامة تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان ، لان العيش في بيئة من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

-وأخيرا فان التنمية المستدامة وجوهرها هو الإنسان ، كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية، وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

6. إستراتجية التنمية المستقلة

لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلى أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل اي اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. **(الموسمي ضياء مجيد، مرجع سابق، صفحة 67)**

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية مجوعة من العناصر، نذكر أهمها:

1- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

2- التصنيع: ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى، فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني، لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة. **(صورية بن عياد، 2005، صفحة 34)**

3- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري): تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى

الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع. **(صورية بن عياد، المرجع السابق، صفحة 35)**

المبحث الرابع: أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية

تعالج التنمية الاقتصادية عدة أبعاد مختلفة كما لها مؤشرات عدة فالمؤشر يعتبر أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة منها:

1. البعد المادي للتنمية :يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلمي وتكوين السوق الداخلية.

2. البعد الاجتماعي للتنمية :تتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول والقضاء على الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية. **(حميد باشوش، 2011، الصفحات 16-17)**

3. البعد السياسي للتنمية:إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية من التبعية الاستعمارية المباشرة، فالواقع فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الخارجية لتمويل التنمية، لذا لابد أن تكون هذه المصادر مكملة للإمكانيات الداخلية لكي لا تعود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4. البعد الدولي للتنمية :إن فكرة التنمية والتعاون في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.

5. البعد الحضاري للتنمية :أشرنا سابقا إلى مفهوم التنمية أنه واسع وشامل يشمل كل جوانب الحياة ويفضى إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية. **(مدحت القريشي، 2007، صفحة 132)**

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تلعب المؤشرات التنموية دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية، إذ تسمح بفهم الحالة الاقتصادية وتمكن من توضيح الكثير من المعطيات الخاصة بالتنمية حيث عرفت تطورا كبيرا واكب تطور مفهوم التنمية، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

أ. **المؤشر التقليدي للتنمية**:وهو يركز على حساب الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه بعض المؤشرات كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **مؤشر التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة** :وترتكز على نسب اليد العاملة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة ونسب التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر، توزيع الدخل، معدل وفيات الأطفال.

ت. **المؤشر المركب للتنمية البشرية** :ويعود الفضل في تركيبه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قام بالترويج لمفهوم التنمية البشرية ابتداءا من مطلع التسعينات ويتكون هذا المؤشر من ثلاث خيارات رئيسية في كل مستويات التنمية:

-الحياة الطويلة الخالية من العلل.

-اكتساب المعرفة.

-التمتع بمعيشة كريمة.

ث. **مؤشرات التنمية المستقلة** :وهي مؤشرات ترتكز على قياس درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدول كمؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الصناعية. **(مليكة فريمش، 2012، صفحة 60)**

ج. **مؤشر الإطار الشامل للتنمية** :وهو المفهوم المقترح من قبل البنك الدولي للتنمية وهو يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى.

وتشمل الجوانب التالية: (الحكم الجيد، النظام القانوني والقضائي الجيد، النظام المالي الجيد، التعليم، الصحة السكان، المياه، الطاقة، النقل والمواصلات...الخ). **(مليكة فريمش، مرجع سابق، صفحة 61)**

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

بالرغم من أن البلدان المتخلفة تشترك في العديد من الخصائص إلا أنها لا تشترك في كافة ما يعوق طريقها في التنمية فهي تتفاوت من بلد إلى آخر ويمكن تحديد أهم هذه المعوقات التي تقف في وجه التنمية كما يلي:

❖ **نقص رأس المال**: تعاني كثير من البلدان التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية من نقص رأس المال والذي يمكن تفسيره من خلال حلقتين.

-تتمثل الحلقة الأولى في انخفاض الدخل الفردي في البلدان النامية الذي يعني انخفاض القدرة على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر وهذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية، ما يترتب عليه نقص الدخل الفردي وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة.

-أما الحلقة الثانية تتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية، يعني ضعف الحافز على الاستثمار أي انخفاض رأس المال المستثمر ما يترتب عليه نقص الإنتاجية، بدوره يؤدي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد ما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية التي تؤدي إلى ضعف حجم السوق.

❖ **عدم وجود قاعدة وطنية محلية** :نجد كثيرا من البلدان ولظروف مختلفة ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في تنفيذ برنامج التنمية إما لفقرها أو للضغوط الخارجية، لذلك تعتبر القاعدة الوطنية المحلية للتنمية من عوائق التنمية خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد. **(الدراجي لعفيفي، 2006، صفحة 71)**

❖ **ضعف الأسواق المحلية** :من بين العقبات الرئيسية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هو ضيق أسواقها المحلية وذلك لأن فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة بسبب ما يعترض طريقها من قيود أو منافسة دولية تتطلب مواجهتها.

❖ **نقص الموارد الطبيعية**:اختلفت الآراء حول تقدير أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية لكن الشيء الذي لا شك فيه أن توافر الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها قد يكون عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية.

❖ **أزمة المديونية الخارجية** :تعتبر مشكلة الديون عقبة رئيسية في طريق البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المبالغ الخيالية التي دفعتها ولا تزال تدفعها هذه البلدان لخدمة هذه الديون عوض توجيهها إلى مجالات تنموية مختلفة.

❖ **النمو السكاني**:إن ارتفاع معدل النمو السكاني وسوء توزيعهم بفرض على الدول النامية أعباء ضخمة في مجال الأمن الغذائي والسكن المناسب والخدمات الصحية وغيرها، مما يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية الاقتصادية. **(الدراجي لعفيفي، مرجع سابق، صفحة 72)**

المبحث الخامس: برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

تعتبر برامج التنمية الاقتصادية الوسيلة التي تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها التنموية حيث تعددت هذه البرامج واختلفت حسب الأنظمة الاقتصادية المتبعة من طرف كل دولة التي أعدت ونفذت فيها.

المطلب الأول: مفهوم برامج التنمية الاقتصادية ومراحل إعدادها

عند الحديث عن برامج التنمية الاقتصادية يظهر مصطلح مرادف له وهو مخططات التنمية الاقتصادية فهما يشيران لمعنى واحد ولكن نجد مصطلح برنامج التنمية الاقتصادية اكثر تداول عن مصطلح مخطط التنمية ومن جهة أخرى يمر اعداد هذه البرامج للوصول الى النتائج المراد تحقيقها بعدة مراحل.

الفرع الأول: مفهوم برامج التنمية الاقتصادية

يعتبر التخطيط الاقتصادي منهجا علميا ونهجا عمليا وفنيا يهدف إلى تحقيق أقصى نمو ممكن في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وأقرب مدى زمني مستطاع، وتتوقف كفاءة هذا المنهج بالدرجة الاولى على نوعية الادوات التخطيطية فيه، وعلى الاساليب والطرق الفنية لذلك، والمفهوم الاصطلاحي للبرنامج يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها خلال فترة زمنية محددة وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في انجاز البرامج، ومنه فإن أي برنامج يتكون من الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها والوسائل المتبعة لتحقيق البرامج بالإضافة إلى المدة لانجاز وتحقيق هذ الأهداف. (**مختار عصماني، 2014، صفحة 93**) فالمفهوم العام لبرنامج التنمية هو القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي أو تحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات وحسب الامكانيات المتاحة، فمهمة البرامج ترتكز على إقرار أهداف اقتصادية واجتماعية يرغب المجتمع في الوصول اليها والعمل على تنفيذها خلال فترة زمنية محدد عبر مختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة فكل برنامج له نقطة بداية ونقطة نهاية متعلقة بالمدة الزمنية. (**عياش بولحية، 2004، صفحة 25**)

الفرع الثاني: مراحل إعداد برامج التنمية الاقتصادية

يتم اعداد برامج التنمية الاقتصادية وفقا للأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ويتوقف تحقيق هذه الاهداف على الاساليب والطرق المتبعة لذلك ،كما ان هذه البرامج تمر بعدة مراحل تتمثل في :

1. تقدير الامكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني:

حتى يتم اعداد برنامج تنموي اقتصادي فانه يلزم على المشرفين على اعداد مثل هذه البرامج التعرف على كافة الامكانيات المتوفرة خلال الفترة الزمنية المقترحة لتنفيذ هذه البرامج ويدخل في اعداد هذه الامكانيات اليد العاملة، المواد الاولية، المدخرات، مصادر التمويل وبصفة عامة فانه يدخل في تقدير الامكانيات معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة لتنفيذ هذه البرامج.

2. تحديد الاهداف الكلية للبرامج:

حتى يتم الوصول الى تحديد الاهداف المقرر في البرنامج فان ذلك يقتضي د راسة المشكلات التي يعاني منها،الاقتصاد الوطني اذ ان علاج هذه المشكلات يشكل بالضرورة اهداف الخطة ومن الطبيعي ان هذه المشكلات

هي التي تحدد نوع الاهداف التي تسعى الخطة الى تحقيقها ومن بين هذه الاهداف الزيادة في الدخل القومي القضاء على البطالة أو التقليل منها، تحقيق زيادة في الاستثمار العام.

3. اختيار الوسائل التي تحقق الأهداف:

تتمثل هذه المرحلة في كيفية استخدام الإمكانيات والموارد لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها أي اختيار الوسائل التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وبعبارة أخرى اختيار المشاريع أو القطاعات التي تشملها هذه البرامجومن الملاحظ إن عملية الاختيار هي عملية متداخلة مع عملية تحديد الأهداف القومية، فاختيار المشروعات

يعني في ذات الوقت تحديد الأهداف بصورة تفصيلية وهذا الاختيار يخضع للظروف العامة وحسب الأولوية أي يتم اختيار للمشروعات التي تحقق اكبر إضافة إلى الإنتاج الوطني. (**مختار عصماني، مرجع سابق، صفحة 71**)

المطلب الثاني: تقسيمات برامج التنمية الاقتصادية

يمكن تقسيم برامج التنمية الاقتصادية إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار المستخدم للتفرقة بين البرامج إلى:

أولا : التقسيم على أساس الفترة الزمنية : تنقسم برامج التنمية على أساس الفترة الزمنية إلى برامج طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

1-برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل : وهي عادة تعطى فترة عشرة سنوات أو اكثر وغالبا ما تهتم هذه الخطة بالتغيرات التجميعية مثل الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوى العمالة، بالإضافة إلى رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج إذ تستخدم كمرشد في إعداد البرامج الاخرى وتنفذ هذه البرامج بعد ذلك على مراحل وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة.

2-برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل : يت ا روح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 و 7 سنوات وتحتوي على درجة اكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة.

3-برامج تنمية اقتصادية قصيرة الاجل : تتراوح مدتها بعام واحد وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بالميزانية العامة للدولة وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق وقد يستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام.

ثانيا: التقسيم على اساس درجة المركزية: تنقسم برامج التنمية الاقتصادية على أساس هذا التقسيم إلى:

1-برنامج التنمية الاقتصادية المركزية : وهي برامج تعتمد على تدخل السلطة المركزية التام، من حيث تحديد أهداف البرامج أو اختيار المشروعات أو الفضاءات أو الاقاليم التي تستعملها هذه البرامج أو تنفيذها (**أحمد عارف العساف،محمود حسين الوادي، 2011، صفحة 195**)

2-برامج التنمية الاقتصادية اللامركزية: وهي برامج تنمية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والجماعات المحلية حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تستعملها هذه البرامج كما يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلي.

ثالثا: التقسيم على أساس معيار الشمول : تتمثل ب ا رمج التنمية الاقتصادية بالرجوع إلى هذا التقسيم في برامج تنموية شاملة وأخرى قطاعية:

1-برامج تنمية اقتصادية شاملة : وهي تشمل كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد ويتطلب تحديدا دقيقا للأهداف المطلوب تحقيقها في جميع مراحل عملية إعادة الانتاج.

2-برامج تنمية اقتصادية قطاعية : تغطي الجوانب المختلفة لقطاع معين متضمنا تخطيط عمليات الانتاج والعمالة ورأس المال والانتاجية، ويهتم أيضا بالمشروعات اللازمة لتوسيع القطاع في المستقبل.

رابعا: التقسيم على أساس البعد الجغرافي :وتتمثل في البرامج على مستوى الوطن والبرامج الاقليمية

1-برامج تنمية اقتصادية على المستوى الوطني:وهي برامج تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية بشكل عادل ومتوازن.

2-برامج تنمية اقتصادية على مستوى إقليمي :وهي برامج إقليمية تنفذ على مستوى أقاليم محددة والهدف منها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف الأقاليم للبلد الواحد، من جهة أخرى نجد برامج تنمية اقتصادية في الدول النامية التي يتميز اقتصادها بالتخلف وبناءا على ذلك تقوم الدول النامية بإعداد هذه البرامج بهدف إزالة صورة التخلف بشتى أشكاله والتخلص من التبعية وما إن حصلت الدول النامية على استقلالها حتى شرعت في إدخال أسلوب جديد واعتمدت غالبيتها على البرامج الرباعية والخماسية التي كانت محاولة لتطوير عملية التنمية من خلال العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار وتوجيهه لإزالة الاختناقات في بعض القطاعات والعمل على خلق وتأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين مختلف أجزاء البرنامج. (**محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي، 2003، صفحة 263**)

المطلب الثالث: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية

تواجه الدول النامية في تنفيذ سياستها التنموية مشكل توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية وبدورها الموارد تختلف من دولة إلى أخرى وتتفاوت نسبة مساهمتها في عملية التنمية حتى في البلد الواحد فالدول تعتمد بالدرجة الأولى على مصادرها الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مصادر خارجية وذلك لعدم كفاية المصادر الداخلية.

أولا :المصادر الداخلية للتمويل

تتكون المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة مما يتولد من مدخرات محلية في مختلف قطاعات الاقتصاد حيث يمكن لهذه المدخرات أن تكون اختيارية أو إجبارية، وعليه يمكن تقسيم المصادر الداخلية إلى:

1- الإدخار الاختياري

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته عدم إنفاقه على السلع والخدمات ويشمل مايلي:

أ-مدخرات القطاع العائلي: وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك ويتوقف حجم هذه المدخرات على عوامل متعددة منها مستوى الدخل، مستوى النشاط الاقتصادي درجة نمو الوعي الادخاري، ويأخذ صور عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار.

ب – مدخرات قطاع الأعمال :يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وعلى السياسة المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح والأساليب التسويقية. (**حسام الدين بن ظاهر، مرجع سابق، صفحة 118**)

ج –المداخرت الحكومية :وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العاملة للدولة أكبر

من حجم نفقاتها. وهذا يعني أن رفع مستوى الإدخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي والتخفيض بالوقت نفسه النفقات العامة الجارية بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المصادر السابقة نجد:

-سوق المال والنقد ويعتبر سوق المال وسوق النقد من المؤسسات التمويلية المنتجة لرأس المال والمشكلة للادخار عن طريق مقابلة الاحتياجات التمويلية عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وعق ود وقروض، وتقوم بهذه المهمة البنوك المتخصصة بأشكالها المختلفة وبنوك الأعمال والمؤسسات وهيئات التأمين والادخار أما التمويل المصرفي فيقصد به التمويل عن طريق الجهاز المصرفي المحلي الذي يعتبر أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية فالبلدان النامية ومن بينها الجزائر محدودة بالتمويل المصرفي لذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، وأهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية يتمثل في العوائد النفطية حيث لعبت العوائد النفطية دورا هاما في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بعد أن كانت هذه الدول متخلفة لفترات طويلة بسبب الاستعمار والهيمنة الاجنبية واستغلال موارد البلاد بشكل سلبي فالدول النفطية قامت بتخصيص الجزء الاكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية بها.

2- الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات ويعتبر ذا فعالية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره وهو يتمثل في:

أ-الضرائب: تلجأ إليها الحكومات في العادة لأنها تعد أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية، كما تتميز بسهولة فرضها وجبايتها، كما تتفاوت الأهمية النسبية لفاعلية في تحقيق حصيلة تمويلية مناسبة بالاعتماد على نوع الضريبة فيما لو كانت مباشرة أو غير مباشرة. (**مرجع نفسه**)

ب- القروض العامة: وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها، وتتحدد أهمية القروض في عملية تمويل التنمية بعدة عوامل: حجم القرض، مصدره الغرض المخصص له وشروط سداده وأجله...الخ.

ثانيا :المصادر الخارجية للتمويل

على الرغم من شبه الإجماع على ضرورة توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية لتمويل التنمية من مصادر داخلية إلا أن هذا لا يعني الاستغناء كليا عن مصادر التمويل الأجنبية فبسبب عدم كفاية الموارد المحلية في الدول النامية أين تلجأ هذه الدول إلى مصادر خارجية، تتمثل مصادر التمويل الخارجية في:

1- القروض الأجنبية

هي إحدى الوسائل للحصول على تمويل خارجي وبدورها قد تكون عامة أو خاصة.

أ-القروض العامة: هي التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا حكومات أجنبية

أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، وسواء كانت هيئات تمويل دولية أو إقليمية.

ب– القروض الخاصة :فهي القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أف ا ردا أو شركات أو منظمات تمويل دولية أو إقليمية. **(الدراجي لعفيفي، مرجع سابق، صفحة 66)**

2–المنح والمعونات الأجنبية

تعتبر المعونات من الدول الصناعية والدول النفطية والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، من أهم مصادر التمويل للدولة النامية شديدة الفقر، ومع ذلك من الصعب إيجاد علاقة إيجابية بين المعونات وبين درجة تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بسبب صغر حجم المعونات في حالات عديدة، كذلك قد تكون المعونة مقيدة بشروط معينة، بالإضافة إلى إفتقار الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة وكثى ا ر ما لا توجه المعونات إلى الدول الأكثر حاجة إليها.

3– الاستثمار الأجنبي

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية كبيرة في تمويل التنمية في العديد من الدول النامية، وقد يكون الاستثمار الأجنبي إما مباشرا أو غير مباشر.

أ–الاستثمار الأجنبي غير مباشر: كان للاستثمار الأجنبي غير مباشر أهمية كبيرة منذ أوائل القرن العشرين ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بش ا رء الأسهم والسندات المصدرة في دولة ما.

وبصفة عامة تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية بالاضطرابات في أسعار الصرف الخارجي وما يرتبط بذلك من مخاطر وبمدى استق ا رر أسواق المال الدولية والمحلية، وكذلك بالاستقرار السياسي في الدول النامية. **(مرجع نفسه)**

ب–الاستثمار الأجنبي المباشر :يتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإقامة مشروعات داخل الدولة المستضيفة ومن بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تكلفة ودرجة مهارة عنصر العمل، ومدى توافر وجودة البنية الأساسية، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتغيرات في سعر الصرف والتغيرات في معدل الفائدة...الخ. **(الدراجي لعفيفي، مرجع سابق، صفحة 68)**

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى الجانب النظري للتنمية الاقتصادية، باعتبارها فرع من علم اقتصاد التنمية، اذا يعتبر هذا الاخير علم كبير ومتشعب، ولا يمكن ان نوفي بكل جوانبه، ولكن حاولنا ان نتطرق الى بعض الجوانب منه مثل عوامل واستراتيجيات التنمية الاتصادية، وأهم أبعادها ومؤشراتها، وكذا أهم العقبات التي تواجهها، كما تطرقنا في مبحثنا الاخير الى برامج وتقسيمات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لفيروس كورونا covid 19

تمهيد:

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءا على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها ونظرا للطبيعة التي تكتسيها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وترا ج ع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات لتقييد حركة النقل نتيجة وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال ف ي سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى ا تخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق الى مجموعة من المباحث في هذا المجال، تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا 2020 على المستوى العالمي والوطني

المبحث الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا covid19

والذي عرف COVID في كانون الأول/ديسمبر 2019 ظهرت أول حالة إصابة بفيروس19 اصطلاحا بكورونا لأن شكله يشبه التاج، وما لبث أن انتشر هذا الفيروس على مستوى العالم أجمع،مهددا قرابة 8مليارات نسمة، وشكل حالة وباء عالمية لم تسلم منه أي دولة في الكرة الأرضية. فأصبح جائحة وبائية، حيث أحدث رعبا وخرابا لم يُحدثه أي وباء آخر في التاريخ البشري .وكأننا أمام حرب عالمية ثالثة طرفاها جندي صغير واحد لا يرى بالعين المجردة من جهة وجميع دول العالم بإمكاناتها العسكرية الضخمة ومواردها المالية والبشرية وتقنياتها الهائلة من جهة أخرى.

المطلب الأول:تعريف جائحة كورونا

لقد بدأ الحديث عن فيروس في نهاية شهر ديسمبر 2019 بالصين، بعد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تم اكتشافه في مدينة ووهان بإقليم هوبي بجمهورية الصين الشعبية وحدد من السلطات الصينية في 07 جانفي 2020 على أنه الفيروس التاجي(covid19) السبب في هذه الالتهابات لتعلن منظمة الصحة العالمية بتاريخ 31 جانفي من السنة الجارية أنه حالة طوارئ عمومية تثير قلقا دوليا (جامعة الدول العربية2020) ، ليعلن الدكتور تيودروس غبريسوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن كورونا 19 تحول إلى حائجة عالمية وذلك ابتداءا من يوم 11 مارس 2020 بعد أن وصل إلى 57 دولة، حيث أكد على وجوب إتباع إستراتيجية من أربعة مجالات أساسية وهي الجهوزية والاستعداد، كشف وحماية وعلاج، تقليل انتقال العدوى، والابتكار والتعلم(أخبار الأمم المتحدة2020) حيث أن الجائحة هي أقصى درجات الانتشار التي قد تصل اليها عدوى في دول العالم مما يعني إعلان حالة الطوارئ من الدرجة الثالثة ، وحالات الطوارئ هم منظمة الصحة العالمية2013

- بدون درجة : حدث قامة منظمة الصحة العالمية بتقييمه ومتابعته دون أن يتطلب أي استجابة حالية.
- الدرجة01: حدث في بلد واحد أو أكثر مع تداعيات طفيفة على الصحة العامة يتطلب، استجابة طفيفة ودعم طفيف من المكتب القطري أو من المنظمة.
- الدرجة02: حدث في بلد أو عدة بلدان مع تداعيات متوسطة على الصحة العامة تتطلب استجابة معتدلة من المكتب القطري للمنظمة أو دولية، حيث يستدعي الحدث تكاتف الجهود لتجاوزه.
- الدرجة03: حدث في بلد أو عدة بلدان مع تداعيات شديدة على الصحة العامة تتطلب استجابة مكثفة من المنظمة أو دولية، مع دعم ضروري للمكاتب القطرية والمنظمة ،والجدول الموالي يبين أنماط دعم منظمة الصحة العالمية حسب درجة الخطر.

الجدول رقم(02): أنماط دعم منظمة الصحة العالمية حسب درجة الخطر

نمط الدعم	GRADE 1	GRADE 2	GRADE 3
تقني	مساعدة تقنية عن بعد من مستوى دولي	بعثات محدودة الزمن؛ مدخلات عن بعد في الخطط الاستراتيجية؛ مشورة تقنية	مساعدة تقنية متواصلة في البلد عبر التدخل السريع؛ إصدار تعليمات نوعية بالمخاطر مع توجيه خاص بالبلد
مالي	حد أدنى من الدعم المالي أو بدون دعم مالي (يدار حسب الموارد المالية المتاحة على مستوى البلد)	وصول إلى الموارد المالية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية؛ تحريك الموارد الدولية عند الطلب	وصول إلى الموارد المالية العاسة والإقليمية لمنظمة الصحة العالمية؛ تحريك الموارد الدولية والوصول إلى مانحين
موارد بشرية	حد أدنى من الدعم البشري أو بدون دعم بشري (يدار حسب الموارد المالية المتاحة على مستوى البلد)	تدخل سريع لخبراء الطوارئ، حسب الضرورة.	فريق تدخل سريع يجند على أساس رفع الحرج

المصدر: :منظمة الصحة العالمية، 2013 ، ص 20

أ – **تعريف الجائحة** : الجائحة هي انتشار مرض جديد في جميع أنحاء العالم. حيث أن جوائح الأنفلونزا تعتبر أحداثا لا يمكن التنبؤ بها ولكنها متكررة، ويمكن أن تأثرت أثرا بالغا على الأصعدة الصحية الاقتصادية والمجتمعية في جميع أنحاء العالم، وتقع جوائح الأنفلونزا عندما يظهر فيروس أنفلونزا جديد تكون مناعة الأفراد إتجاهه قليله أو ليس لديهم أي مناعة ضده، وفيروسات الأنفلونزا التي تسببت في جوائح في الماضي كانت نشأتها عادة من فيروسات على غرار فيروس H1N1 **(منظمة الانفلونزا العالمي 2018)**.

الشكل رقم (02): درجات انتشار الكورونا

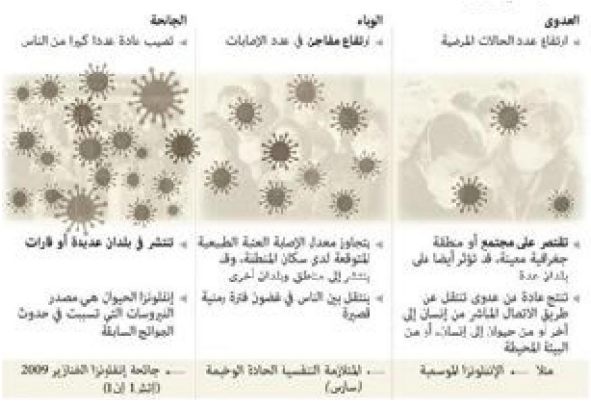

المصدر :منظمة الصحة العالمية 2020

المطلب الثاني: حدود الأزمة الصحية التي ضربت الدول العربية النفطية

صحيح أن المنطقة العربية لا تعتبر المنطقة الأكبر في انتشار جائحة كورونا 19 ، مقارنة بما عاشته دول كإسبانيا إيطاليا، فرنسا وأمريكا، لكن حجم الاصابات التي تم الكشف عنها كبير جدا، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار ضعف امكانيات بعض الدول كالجزائر سوريا وليبيا مقابل إمكانيات أحسن وعدد سكان أكبر في دول الخليج والتي رغم هذا فإنها سجلت أرقام كبيرة جدا مقارنة بما كان متوقعا نظرا للإحتياطات التي قامت بها مع بدأ

الحائجة ورغم هذا فإن نسبة الإصابة بالوباء بالنسبة للدولة العربية والتي يصل حجم سكانها إلى 423 مليون نسمة، حيث أن نسبة الاصابات لم تتعدى في النصف الثاني ل 2020 حدود% 7 ، وقد لا يكون ذلك ناجما على ضعف الإحصاء الموجود في هذه الدول.

الجدول رقم (03): عدد الاصابات والوفايات الأكبر في الوطن العربي النصف الثاني من 2020 (الوحدة نسمة)

المقياس/ الدولة	مصر	الجزائر	السعودية	قطر	الامارات
النسبة	%5.74	%8.88	%0.64	%0.06	%1.08

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020)

يتضح جليا من خلال هذا الجدول الفروق بين الدول التي تملك منظومة صحية قوية، ونظيرتها التي تملك منظومة ضعيفة، فكلما ارتفعت نسبة الوفيات من جراء الجائحة كانت نذير على تدهور المنظومة الصحية، في المقابل فإن إكتشاف حجم كبير من الحالات يعني أن حجم المرافقة الطبية للجائحة كبير جدا، وأن عدد الفحوص المجرات للمواطنين كبير، وهو ما يفسر ارتفاع عدد الحالات المسجلة في قطر مثلا دون أن تكون نسبة الوفيات مرتفعة نظرا للتكفل الجيد بالمواطنين في المقابل تسجل الجزائر نسبة متوسطة من الاصابات لكن تبقى عدد الوفيات الأكبر على المستوى العربي.

إن العالم العربي سجل حوالي % 8 من إجمالي الحالات المنتشرة في العالم التي قاربت 4 ملايين شخص، هذه النسبة تجعلنا نقول أن الأثر المباشر لجائحة كورونا لم يكن صحيا، لكن دخول كل الدول العربية في حجر جزء أو كلي جعل الاقتصاديات العربية تعرف صدمة كبيرة، سواء تعلق الأمر بالدول غير النفطية، التي تأثرت جراء توقف الرحلات الدولية وهو ما أثر على صادراتها، وعلى عائداتها من السياحة كما هو حال مصر تونس والمغرب أو الدول النفطية التي أدى دخول نصف سكان العالم لتراجع الطلب على نفطها، وهو ما يخلق أثر مباشر وكبير من الحائجة الصحية على الجانب الاقتصادي، وهو ما سنحاول تفصيله في الجزء القادم من الدراسة.

المطلب الثالث: كورونا والوضع الحدودي لدول العالم

نتيجة لانتشار وباء كورونا سارع العديد من الدول إلى تنفيذ عمليات الإغلاق أو إجراءات الإبعاد الاجتماعي الصارمة، حيث أغلق العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم حدودها أمام غير المقيمين في محاولة للحد من انتشار covid19 ، والشكل التالي يبين حالة الإغلاق الحدودي.

الشكل رقم (03): اغلاق الدول لحدودها منعا لتفشي فيروس كورونا

Source: https://cdn.statcdn.com/Infographic/images/normal/21326.jpeg, 2020

انتشر وباء كورونا في جميع أنحاء العالم، ويظهر الرسم البياني أدناه بعض المناطق التي لم يظهر بها، ويستند الى البلدان التي لم تبلغ عن أي حالات معروفة لـ covid 19 والتي ظلت غائبة عن التتبع العالمي المكثف الذي اجرته جونز هوبكنزا اعتبارا من 08 أبريل 2020.

هناك بالتأكيد علامات استفهام بشان الوضع الحقيقي في بعض البلدان، وخاصة كوريا الشمالية حيث تدعي مصادر في كوريا الشمالية ان covid 19 انتشرت بالفعل هناك عبر الحدود الصينية، بسبب الطبيعة السرية للحكومة في بيونغ يانغ ودرجة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، من المستحيل معرفة ما إذا كان ادعاءات كوريا الجنوبية صحيحة، ومع ذلك ليس من غير المعقول بن نعتقد أنه في هذه الحالة ان عزلة كوريا الشمالية عن بقية العالم تساعدها على تجنب الوباء إلى حد كبير .دولتان في إفريقيا – ليسوتو وجزر القمر – لا تزال رسميا خاليتين من فيروس كورونا في الأيام الأخيرة أبلغت كل من جنوب السودان وسيراليون عن أول حالات إصابة بهما، وهي بعض الدول الأفريقية الأخيرةالتي قامت بذلك .ولا يزال الفيروس في الغالب غير مكتشف في دول جزر الهادي الأصغر مثل جزر سليمان وفانواتو. (**Niall, 2020, n. p**)

والشكل الموالي يبين الدول التي لم تسجل اصابات لفيروس كورونا

الشكل رقم (04): الدول التي لم تسجل اصابات بفيروس كورونا

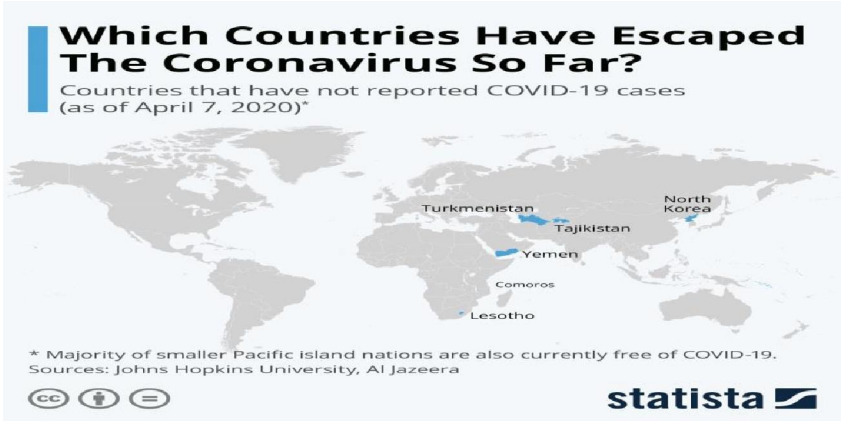

Source: https://www.statista.com/chart/21279/countries-that-have-not-reported-coronavirus cases/?utm_source=Statista+Global&utm_campaign=3dd303bde5-.2020

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا 2020 على المستوى العالمي والوطني

المطلب الأول: الآثار على مستوى الدول المتقدمة

تتمتع الدول المتقدمة بنظام صحي عالي من حيث عدد وحدات الرعاية، عدد اسرة المستشفيات وعرف الانعاش وعدد المهنيين ذوي الكفاءة العالية والقدرة السريعة على اجراء العديد من تحاليل التشخيص وما الى ذلك على المدى القصير (**tark, 2020, p. 39**) الا ان التفشي السريع للوباء ساهم في زيادة الطلب بوتيرة عالية على الخدمات الصحية ، مما جعل الخدمات الصحية محدودة في مقابل عدد المرضى الوافدين، وهو ما ظهر في ايطاليا حيث اضطر الاطباء الى الاختيار بين من يتلقى العلاج اولا لانقاذ حياته ، ومن يترك لمصيره أمام تزايد عدد المصابين ومع زيادة وزحف وتفشي الفيروس على باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية، اتخذت جل الدول العالم اجراءات الاغلاق، مما ادخل عدة قطاعات اقتصادية في حالة تراجع حاد، والتي ستكون لها تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط، بحسب صندوق النقد الدولي (FMI) من المتوقع ان ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 03% مع نهاية 2020، بينما اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو ستسجل ركودا عميقا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5.9% و7.5% و 6.5% على التوالي، كما توقع الصندوق ان ينتعش النمو العالمي بقوة الى 5.8% في العالم التالي مع استمرار جزء من خسائر الانتاج في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، الى غاية 2021 (**dargaides, 2020, p. 02**) كما اشار الصندوق الى دور الصين في الاقتصاد العالمي اليوم كونها تعتبر واحدة من أهم محركات النمو في الاقتصاد العالمي حيث ساهمت منفردة بحوالي 39% من النمو في الاقتصاد العالمي في عام 2019، وبما ان الوباء ضرب بشدة في الدول المتقدمة ومنها مجموعة الدول السبع الكبرى اقتصاديا، والتي بدورها تساهم بأكثر من 60% من اجمالي الناتج العالمي، و 65% من الناتج الصناعي، و 41% من اجمالي الصادرات المصنعة، بالاضافة الى ان بعض من هذه الدول كالصين والولايات المتحدة واليابان تلعب دورا أساسيا في توريد والتموين العالمي، وهو ما سوف يمتد

آثاره للدول النامية ذات الاستهلاك الواسع للواردات، وبالتالي ما يعزز من توقع حدوث موجة الكساد (**هاني عبد اللطيف، 2020، صفحة 03**) ، علاوة على ذلك فان الجائحة اذا لم تدار بشكل جيد يمكن ان تنتج سلسلة من الأزمات الاخرى، بما في ذلك الأزمات المالية حالات الافلاس ونقص السيولة البنكية، وانهيار بعض القطاعات كشركات الطيران والسياحة ، مع عواقب وخيمة على رفاهية الفرد وزيادة معدلات البطالة والفقر، وهو ما ستحاول أغلب الحكومات معالجته من خلال السياسات الاقتصادية التوسعية، كزيادة الانفاق الحكومي ومنح الاعفاءات الضريبية وتقديم منح واعانات من خلال استهداف الاسر والمؤسسات المتضررة والعمل على تحقيق السيولة بهدف اعادة تحفيز، تعتبر الاكبر في تاريخها لدعم الافراد وقطاع العمال في مواجهة التباطئ الاقتصادي الناتج عن تفشي كورونا بقيمة 2.5 تريليون دولار اي ما يعادل 11% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي استراليا وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 194 مليار دولار استرالي، اي ما يعادل 9.7 % من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة. (**وليد أحمد طلحة، 2020، صفحة 17**)

على الرغم من تدهور جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، نتيجة الوباء الا ان القطاع صناعة المواد الطبية كالأقنعة الواقية ومواد التعقيم، عرف ازدهارا نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه. (**هاني عبد اللطيف، 2020، صفحة 06**)

المطلب الثاني: الآثار على مستوى الدول النامية

ـعلى عكس الدول المتقدمة تتمتع البلدان النامية بقدرات تشخيص دون المستوى الأمثل في حالة تفشي الأوبئة نظرا لضعف انظمة الرعاية الصحية خاصة في فترات زيادة الطلب، الا ان الوباء لم ينتشر في هذه البلدان بنفس قوته لدى الدول المتقدمة، وهو ما جنب هذه الدول كارثة صحية حقيقية (**rodila, 2020, p. 10**) اما بالنسبة للتداعيات الاقتصادية فمثل هذه الدول لنفس الاجراءات الاغلاق والحجر الصحي، وفي ظل هيمنة الاقتصاد الموازي على نشاطها ساهم في تردي الاوضاع الاجتماعية واحالتهم على البطالة الاجبارية دون تعويض علاوة على ذلك فان ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي جعلها عرضة للهزات والصدمات الناتجة عن تراجع اقتصاديات اهم الدول الممونة لها.

ففي مصر، وعلى الرغم من تحقيقها معدلات نمو مقبولة في السنوات الاخيرة، الا ان من المتحتمل ان تشهد الاقتصاد المصري تراجعا ملحوظا نتيجة اغلاق قطاع السياحة وانخفاض مداخيل قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج بسبب التباطئ في الاقتصاد العالمي بسبب الوباء، وقد توصلت دراسة مصرية استشرافية على انه من الموقع ان ينخفض الناتج المحلي الاجمالي الوطني بنسبة تتراوح بين 0.7% و0.8% عن كل شهر تستمر فيه الأزمة العالمية، كما تشير التقديرات الى انخفاض في استهلاك وانفاق الاسرة ما بين 9.0% و10.6% من متوسط الدخل.

اما بالنسبة لأغلبية الدول العربية النفطية على غرار الجزائر فتراجع الطلب العالمي وخصوصا الطلب الصيني على النفط وفشل اعضاء منظمة الاوبيك في تسقيف الانتاج والالتزام به، ساهمت هذه العوامل في التراجع الحاد للاسعار في الاسواق الدولية، وبالتالي تراجع العائدات المالية لهذه الدول.

كما ان سياسة الاغلاق المتخذة من طرف السلطات العمومية في الجزائر للعديد من الانشطة طيلة فترة الجائحة ساهمت في تردي أوضاع قطاع العائلات خاصة بالنسبة للفئة النشطة في الاقتصاد الموازي في ظل غياب استراتيجية لاحتوائه ضمن القطاع الرسمي، مما جعل النشاط الاقتصادي يدخل في حالة ركود فاتخذت السلطات المركزية والمحلية تدابير واجراءات استعجالية، تهدف الى الحد من تداعيات جائحة كورونا على الافراد وحماية الاقتصاد من الركود، من خلال تأجيل دفع الضرائب وتقديم اعانات مالية للطبقات المتضررة (أفراد ومؤسسات) والعمل على تقليص ميزانية التسيير والتجميد العديد من المشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي باستثناء قطاع الصحة والتعليم، وتسيير قطاع خدمات الاداري بالحد الادنى من الموظفين (50%) لضمان الحد الادنى من الخدمات الاساسية باستثناء القطاعات الضرورية.

ومع التراجع الحاد للعوائد المالية للخزينة العمومية بسبب تأجيل دفع الضرائب وتعطل مختلف عوائد كراء أملاك الدولة والجماعات المحلية، خلال فترة الحجر الصحي مقابل منح الدولة لاعانات نقدية ومالية للطبقة المتضررة بهدف التخفيف من آثار الازمة ، تعطلت أحد أهم قنوات التمويل العمومي فبرزت للسطح ظاهرة الطوابير الطويلة والنقص الحاد لتوفير السيولة امام مكاتب البريد، نتيجة لزيادة الطلب على السحب ومحدودية المعروض النقدي في ظل غياب وسائل الدفع الحديثة وفقدان ثقة المواطن في المؤسسات المالية، وهو ما يكون حافزا للاكتناز في البيوت مستقبلا على حساب الودائع تحت الطلب، وتعتبر طبقة كوظفي القطاع العمومي بمختلف قطاعاته الفئة الأكثر تضررا من مشكلة نقص السيولة، كون اغلب الموظفين في قطاعات غير منتجة للثروة (قطاعات خدمية تتصف بالمجانية)، يضاف الى ذلك تضخم قطاع الوظيف العمومي والذي يطلق اغلبهم رواتبهم عبر التحولات البريدية لحساباتهم الجارية، والتي يكون مصدرها الأكبر من الضرائب والرسوم غير المحصلة والمؤجلة الاستحقاق بسبب أزمة الوباء. (**breisinger clemens, 2020, p. 22**)

المبحث الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية

المطلب الأول: الانعكاسات على الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية أكثر عرضة للتأثر بالأحداث والأزمات لأنها قائمة على عنصر الطمأنينة والثقة، والتي تفتقد عادة في ظل الأحداث الكبرى، وإن أكثر الأسواق عرضة للاهتزازات هي السوق المالية الأمريكية لارتباط معظم الأسواق العالمية بها.

يشير بعض التقديرات إلى أن سوق الأسهم الأمريكية خسرت بمفردها في الأسبوع الأول من آذار/مارس 3.18 تريليون دولار، وإذا أخذنا خسائر الأسواق الآسيوية والأوروبية في الحسبان نتيجة تفشي الوباء فإن إجمالي الخسائر ربما يراوح بين ستة وسبعة تريليونات دولار ويصف خبراء ما حصل في السوق العالمية بسبب تفشي كورونا وحرب أسعار الاثنين « النفط، وما رافقها من ذعر في أسواق المال ب "الاثنين الاسود" وفق ما قال سيباستيان كليمنتس المحلل المالي في منصة "أو أوف لإكس" ومن المؤكد أن خسائر الأسواق المالية لن تقف عند حد معين

مع استمرار تفشي الوباء وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ ينذر بوقوع أزمة اقتصادية عالمية أشد وطأة من الأزمات السابقة. (**أمال رسلان، 2020، صفحة 19**)

المطلب الثاني: الانعكاسات على السياحة العالمية

تمثل السياحة العالمية 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم الذي يبلغ85.9 تريليون دولار بحسب البنك الدولي .وقد قدرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض بنسبة من 1 بالمئة إلى 3 بالمئة خلال العام الحالي 2020 على مستوى العالم، وهذا من شأنه أن يترجم إلى خسارة تقدر بما يتراوح بين 30 إلى 50مليار دولار أمريكي في إنفاق الزوار الدوليين في الوجهات السياحية، وبالتالي سيخسر الاقتصاد العالمي ما بين 0.03 بالمئة إلى 0.05 بالمئة من ناتجه المحلي، وخسارة مئات الألوف من فرص العمل، وستنعكس على الكثير من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع السياحي مثل شركات الطيران والفنادق والمطاعم ووكالات السفر ومراكز التسوق وغيرها. (**أمال رسلان، مرجع سابق، صفحة 20**)

المطلب الثالث: الانعكاسات على قطاع الطيران

يساهم قطاع الطيران ب 2.7 تريليون دولار في الناتج المحلي العالمي، وهي تمثل 3.1 بالمئة من الناتج العالمي وتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي الخسائر الدولية في القطاع بنحو240 مليار دولار، ويشير تقييم الرابطة الدولية للنقل الجوي لخسائر القطاع منذ ظهور الفيروس على نطاق واسع، إلى أن إجمالي إيرادات شركات الطيران العالمية تقلصت بنحو 29.3 مليار دولار للطيران الاستشاري، فإن معظم شركات الطيران في العالم ستفلس بحلول CAPAووفقا لمركز نهاية أيار/مايو ما لم تتدخل الحكومات، وتمثل الخسائر المتوقعة لهذا القطاع نسبة0.28 بالمئة من الاقتصاد العالمي .ونظرا إلى ارتباطه المباشر بالقطاع السياحي، ولتوقف العديد من دول

العالم عن تسيير رحلات الطيران منها وإليها، فإن تضرر هذا القطاع سيتزايد باضطراد، ولم يكد الاقتصاد العالمي يتعافى في إثر أزمة 2008 ، حتى جاءت جائحة كورونا لتصيب الاقتصاد العالمي دون معافاة أي دولة منها لتهدد هذا الاقتصاد العالمي بالركود، وتوقع المحللون أن تفشّي المرض وهو مصطلح يستخدم لوصف حدث غير متوقع له عواقب"حدث البجعة السوداء" يمكن أن يمثل وخيمة وغير متوقعة على الاقتصاد العالمي. (**هشام محمود، 2020، صفحة 12**)

الفصل الثالث:

تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

أدت جائحة كورونا "كوفيد 19" الى تعطيل النشاط الاقتصادي الاعتيادي والحياة اليومية العامة في جميع ولايات بلد الجزائر، وفي اطار التصدي لهذا الوباء اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من التدابير الصارمة لمنع تفشي المرض ولضمان الأداء السليم لنظام الرعاية الصحية وحماية الفئات الأكثر ضعفا، ومع ذلك فبسبب تزايد حالة عدم اليقين والضعف الناجم عن اغلاق الاعمال التجارية، وفرض قيود السفر وتدابير الاحتواء، فان الآثار الاقتصداية قصيرة الأجل وشيكة من حيث انخفاض الانتاج والاستثمارات والارباح بشكل يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة، وانطلاقا من هذا سوف يتم التطرق في هذا الفصل الى المباحث الآتية:

المبحث الأول: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: استجابة الحكومة الجزائرية لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

المبحث الثالث: السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للحفاظ على تنمية الاقتصاد في ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول: آثار جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسبب انتشار جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة2019 (**0.8**) من حيث الحجم مقابل **1.4**لسنة 2018 ، ومع تفش ي وباء- كوفيد 19 - وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بجائحة كورونا نجدها في المطالب التالية.

المطلب الأول: قطاع المحروقات

تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و 60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 5بالمائة خلال العام الجاري 2020 ، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي ل 2020، انخفا ضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل.2020

المطلب الثاني: قطاع الصناعة

إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفش ي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراج عت صادرات الصين بنسبة 11.4 ٪ . كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4 ٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، (Chinese government, 2020) ، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

المطلب الثالث: قطاع النقل

سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

أ. النقل البحري:

سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين،و جانب النقل البحري للبضائع:

– **النقل البحري للمسافرين** :بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفش ي وباء كوفيد19 – تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين (**وكالة الأنباء الجزائرية،2020**)

– **لنقل البحري للبضائع** : سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرا ر الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة؟

ب. النقل الجوي:

لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إيتا" أن أزمة فيروس كورونا قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر فى الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار فى 2020 ، بانخفاض % 55 مقارنة بعام 2019 ، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ 1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 (**وكالة الأنباء الجزائرية،2020**)

ت. **النقل بالسكة الحديدية** : بلغت خسائر الشرك ة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ,من ذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي ,قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر ب 50 بالمائة من رقم أعمال الشرك ة مقارنة بنفس الفترة من2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

ث. **نقل المسافرين** : كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 5 . 34مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم،ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

ج. **نقل البضائع** : لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقا ء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

المطلب الرابع: قطاع السياحة

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط ، ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة ا لإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر. (**وكالة الأنباء الجزائرية 2020**)

المبحث الثاني: استجابة الحكومة الجزائرية لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

تعتبر جائحة كورونا كارثة انسانية تؤدي الى تغيرات وتحولات هاجمت قلب المجتمعات واقتصادها،خصوصا الاقتصاد الجزائري، مما يستوجب على الحكومة الجزائرية الاستجابة لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذا الوباء، وهو ما سيتم التطرق اليه من خلال عرضنا للمطالب التالية.

المطلب الأول: دور السياسة المالية والنقدية في إدارة أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

لطالما كانت السياسات المالية والنقدية هي المرتكز الذي تستند عليه الحكومات في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي،حيث أثبتت هذه السياسات الاقتصادية نجاعتها في مجابهة الأزمات وحالات الانكم ش التي مر بها الاقتصاد العالمي، على غرار الأزمة المالية العالمية 2008 حيث كان للسياسات الاقتصادية دورا فاعلا في التخفيف من آثارها الاقتصادية ، كما تؤدي هذه السياسات دورا مهما للغاية في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرهما الكبير على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ولعل هذا الدور لا يزال يتأكد عمليا في ظل جائحة كورونا ، حيث أكد بنك التنمية الآسيوي أن الاستجابة السريعة للحكومات في جميع أنحاء العالم في تفعيل سياساتها الاقتصادية لمحاصرة الآثار الاقتصادية للوباء قد ساهمت في التقليل من الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا إلى ما بين 4.1 تريليون دولار و 5.4 تريليون دولار.

-على الرغم من كون هذه السياسات عنصرا مؤثرا في النشاط الاقتصادي إلا أنها تتأثر هي الأخرى بعوامل معينة من شأنها تقويتها أو إضعافها في أداء دورها الهام في دعم الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه العوامل التي قد تقوي السياسة الاقتصادية أو تضعفها في الجزائر هي أسعار البترول حيث أن ارتفاع أسعار البترول سيدعم السياسة المالية والنقدية، وسيساهم في إنجاحها والتحسين من وتيرة عملها من خلال دعمه لمواردها من جهة، ونتيجة لتأثيراته الإيجابية على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلية على غرار حجم المديونية الخارجية، النمو الاقتصادي والبطالة من جهة أخرى ، وعلى الطرف النقيض فإن تراجع أسعار البترول سيعقد من عمل السياسة الاقتصادية ككل،

وسيضعف من فعالية أدواتها وسيقلل من مردوديتها، وعلى هذا نلاحظ أن توفر الموارد اللازمة لدعم السياسة الاقتصادية يعتبر أمرا ضروريا في إطار مساعدتها على أداء الدور المنوط بها في تعبئة الموارد لخدمة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وبالتالي فإن غياب الموارد سيضطر الحكومات إلى الاستدانة لتأمين هذه الموارد، وهذا ما سيدخلها في مشاكل ارتفاع الديون السيادية، لهذا يتأكد مما سبق أن تراجع أسعار النفط خلال هذه المرحلة يشكل عائقا أمام الحكومة الجزائرية في تفعيل سياساتها المالية و النقدية، خاصة وأن هذه السياسات موجهة لتحقيق توازن اقتصادي صعب في ظل تداعيات أزمة خانقة، ومن هذه المنطلقات يمكن القول أن دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و تخفيف آثار كورونا في الجزائر يعتبر تحديا كبيرا للحكومة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، حيث أصبح الوضع الاقتصادي في الجزائر تحت وطأة أزمتين عاليتي التأثير في آن واحد، أزمة تراجع مداخيل المحروقات في ظل اقتصاد ريع ي من جهة، وتداعيات أزمة جائحة كورنا في ظل اقتصاد هش ومتهالك من جهة أخرى ، وفي هذا الإطار توجب على الحكومة أن تبحث على أنجع الأدوات النقدية والمالية المتاحة لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي ، من خلال عقلنة استخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب، الإنفاق،الإيرادات والتحويلات، مع تجنب الوقوع في مطب الديون السيادية التي قد تنجم عن ارتفاع العائد على الديون الحكومية، زيادة على ما قد يرافقه ذلك من تشوهات غير متوقعة على الاقتصاد تفوق أزمة الدين العام، وكذلك يتوجب على الحكومة عقلنة استخدام أدوات السياسة النقدية من ضخ للسيولة وتوفيرها في السوق وتخفيض أسعار الفائدة لمنع حدوث ضائقة ائتمانية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي لخفض تكلفة رأس المال بشكل يرفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأدوات النقدية غير التقليدية الأخرى مثل برنامج التيسير النقدي، والفائدة السلبية وغيرها من الأدوات المتاحة، ولكن دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية"استقرار الأسعار والموازنة العامة"والخارجية "ميزان المدفوعات". **(عثمان عمر، 2016، صفحة 23)**

المطلب الثاني: الأهداف المسطرة للانعاش الاقتصادي

قبل التطرق إلى السياسات المالية والنقدية المعتمدة في مواجهة الجائحة ارتأينا أن نسرد الإطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة قبل تعبئة أدوات السياسة الاقتصادية في خدمتها، حيث سارعت الحكومة مع بداية تفشي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف ذات طابع ظرفي وهيكلي ضمن مخطط عملها، وتمثلت مجمل هذه الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من ا لإسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز، وذلك من خلال القضاء على مصادر التبذير وا لإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين إطار معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء على إلتزامات الدولة في مجال تمويل التنمية ، كما خططت الحكومة لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن، مع ضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية و المدخلات، كما خططت الحكومة إلى تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة

بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطني وإنعاش الاقتصاد الوطني كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها ، كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حوكمة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمساهماتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار والحفاظ على النمو ومناصب الشغل. (**وزارة الاتصال الجزائرية، 2020**)

المطلب الثالث: أهم الأدوات السياسة المالية وتدابير الانعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية

تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير عل ى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي، إلا أن مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات؛ ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفش ي وباء كوفيد 19وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020 ، قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى % 50 بعد أن كانت مخفضة في بداية الأزمة إلى% 30 ، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها،وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة ،كإجراء من شأنه تخفيف العب الضريبي، كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 10 ماي2020، في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات، من بينها تمديد العمل بالتخفيض المقدر ب % 50 من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025 وإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020 ، كما تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج ابتداء أيضا من الفاتح جوان 2020 ، كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وإخضاع حسابها لسل اعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، با لإضافة إلى مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة، كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضمن محور الإنعاش الاقتصادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في قاعدة5 / 49 باستثناء القطاعات الإستراتيجية وأنشطة شراء وبيع

المنتجات، ورفع معدل الإقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من % 24 إلى% 30 ، بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر كما تقرر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية وذاك بهدف تقوية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى هذه القرارات قامت الحكومة باتخاذ قرارات أخرى لتعزيز الصناعة المحلية لامتصاص البطالة و تنويع الاقتصاد، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في الشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافس ي، و ذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب، بالإضافة إل ى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات skd /ckd لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيا رات باستيراد المركبات السياحية الجديدة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حضيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في 31 ماي2020 . (**الحكومة الجزائرية، 2020**)

المبحث الثالث: السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للحفاظ على تنمية الاقتصاد في ظل جائحة كورونا

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية، وتضطلع بهذا الدور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي، على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، يمكن أن نوضحها في المطالب الآتية .

المطلب الأول: تعزيز السيولة

قام البنك بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس 0,25 لتثبيته عند 03 وتخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8 إلى 6 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90 بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالنسبة للاستحقاقات المتبقية أقل من سنة، ومن 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بالنسبة للاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات، ومن 70 بالمائة الى 85 بالمائة بالنسبة لمدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات، وفي جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعا بنك الجزائر بقية البنوك إلى ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام وبتكلفة معقولة، وذلك بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم وقوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، وتعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها

ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي ستوفر للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة،وهذا ما سيسمح بدعم النشاط الاقتصادي،من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها. (**بنك الجزائر، 2020**)

المطلب الثاني: تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا

نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والبالغ عددها.من 1,3 إلى 1,5 مليون مؤسسة ,ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفش ي فيروس كورونا وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس المال العامل.

في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الاستثنائية والظرفية والتي من شأنها السماح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020 ، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية،ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفش ي وباء كوفيد19 ، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة، وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة. (**بنك الجزائر، 2020**)

المطلب الثالث: أهمية النموذج الاقتصادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة ما بعد الكورونا

قبل التطرق إلى أهمية النموذج الاقتصادي الجديد سنحاول إعطاء لمحة عن النموذج الاقتصاد ي القديم 2016 الذي كان معتمدا في ظل الحكومة الجزائرية السابقة والذي أثبت فشله في تحقيق أهدافه ثم نعرج بعدها إلى إعطاء صورة عن النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الحكومة الحالية:

الفرع الأول: نموذج النمو الاقتصادي القديم 2016 للحكومة الجزائرية السابقة

حاولت الحكومة الجزائرية السابقة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد، فأق رت ما أطلقت عليه النموذج الاقتصاد ي الجديد، حيث صادقت عليه في سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، ويقوم هذا النظام على ثلاثة مراحل سعت الحكومة من خلالها إلى تحقيق معدل نمو بنسبة 6.5بالمائة خارج المحروقات، مع تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي. (**منصف بوعزيز، 2017، صفحة 45**)

1. مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي القديم:

كان مخططا لهذا النموذج أن يكتمل وفق المراحل التالية :

-المرحلة الأولى: سميت بمرحلة الإقلاع : phase de décollage تمتد خلال الفترة (2016-2019) تمحورت حول بعث السياسة التنموية الجديدة وفق وتيرة نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

-المرحلة الثانية: سميت بالمرحلة الانتقالية : phase de transition تمتد خلال الفترة (2020-2025) إعتبرت مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

-المرحلة الثالثة: يتسم بمرحلة الاستقرار : phase de stabilisation وتمتد خلال الفترة (2016-2030) ويكون الاقتصاد في هذه المرحلة قد استنفذ قدراته الاستدراكية، لتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

2. أسباب فشل نموذج النم و الاقتصادي 2016 :

لم يخدم هذا النموذج الأهداف المرجوة منه ولم يتمكن من تحقيق نجاعة الاقتصاد، حيث اتسم قطاعي الصناعة والمناجم خلاله بالأداء الضعيف، واتسم كذلك النمو الاقتصادي ضمنه بالنمط المتعثر بشكل لم يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية، كما أنه لم يتمكن من الاندماج مع الرهانات الجديدة للتنافسية والتحول الاقتصادي ولاسيما تلك المرتبطة بالاقتصاد الرقمي ، كما أن هذا النموذج أخفق في بلوغ مقاصد البناء الاقتصادي المطلوب بفعل الفساد وغياب الحكم الراشد في التسيير بالإضافة إلى قلة استخدام الطاقة الإنتاجية وضعف المؤسسات الاقتصادية وقصورها عن تقديم القيمة المضافة نتيجة هشاشة بنيتها ونتيجة أيضا لغياب الرؤية الإستراتيجية في تسييرها، هذا بالإضافة إلى عدم توفر مناخ استثماري محفز، إن كل هذه التراكمات وغيرها خلقت وضعا اقتصاديا مترهلا، لم يساعد الاقتصاد على التخلص من التبعية للريع، كما زادت الأوضاع الاقتصادية تعثرا مسجلة أدنى مستويات النمو خلال السنوات الموالية لتبني هذا النظام، لتنتهي مرحلته الأولى دون بلوغها أهدافها، راسمة بذلك تزايد ا مضطردا في تدهور الظروف المعيشية للطبقة الضعيفة تزامنا مع الانخفاض العالمي لأسعار النفط بين 2014 و2019 .

الفرع الثاني: معالم النموذج الاقتصادي الجديد 2020

في ظل إخفاق النموذج الاقتصادي السابق بناءا على الأسباب التي تقدم ذكرها وغيرها، وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يعرفها العالم، و على ضوء الرهانات الاقتصادية الجديدة، ومع التغير السياسي الجديد في الجزائر، ارتأت الحكومة الجزائرية بناء نموذج اقتصادي أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة، وقد حددت الحكومة معالم هذا النظام الاقتصادي ضمن مخطط عملها المعد في منتصف فيفري2020 ، ورسمت خطوطه العملية من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه الفترة، فضلا عن التغييرات القانونية والتشريعية الدورية والتي تهدف إلى توفير الأرضية التشريعية الصلبة لتجسيد هذا

النموذج، وتتمثل أهم محاور هذا النموذج الاقتصادي في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، حيث تقوم آلية الإصلاح المالي وفق هذا النموذج على مراجعة النظام الجبائي،واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، مع عصرنة النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى تطوير الأداة الإحصائية ووظيفة الاستشراف، كما تقوم آلية التجديد الاقتصادي وفق هذا النموذج على تعزيز إطار تطوير المؤسسة في ظل التحسين الجوهري لمناخ الاستثمار بالإضافة إلى ترشيد الانتقال الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الصناعي، كما يضطلع هذا النموذج بالتطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية، مع تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي فضلا عن تركيز هذا النموذج على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تطهير مجال التجارة وعصرنة قطاعي الفلاحة والصيد البحري بغرض تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أن هذا النموذج الجديد يدعم الانتقال الطاقوي واقتصاد المعرفة والتحول الرقمي. (**الحكومة الجزائرية، 2020**)

كما يقدم النموذج مقاربة اقتصادية جادة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل،وسنحاول توضيح فلسفة هذا النموذج في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

•**مراجعة النظام الجبائي** : يعمل هذا النموذج على زيادة الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي وليس عبر رفع الضريبة، بالإضافة إلى محاربة الفساد المالي من خلال تمديد صلاحيات مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، كما يعكف هذا النموذج على مراجعة مستويات الضريبة بغرض تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف وتشجيع الشغل، كما يراجع نظام الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، ويستحدث ضرائب جديدة تتصل برأس المال والثروة بالإضافة إلى استخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية، أما فيما يخص الجباية المحلية فيعمل على إلغاء الرسم على الناشط المهني ومراجعة الضريبة العقارية بشكل معمق، ولعل هذا ما نلمسه في مواد قانون المالية التكميلي 2020 الذي تمت المصادقة عليه يوم 31 ماي2020

•**اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية** : من خلال ترشيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مع التركيز على مرافقة الفئات الأكثر ضعفا والعمل على ضمان تمويل ميزانية التسيير بأكملها بالاعتماد على الإيرادات الجبائية وحدها (**بنك الجزائر، 2020**).

•**عصرنة النظام البنكي والمالي** : يتم ذلك من خلال تنويع المنتجات المالية والتركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على العملاء بغرض التقليل من المعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، مع إنشاء بنوك وصناديق استثمار خاصة، زيادة على تشجيع الابتكار المالي وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية، وتطوير سوق البورصة بالإضافة إلى تشجيع نشاط البنوك الإسلامية حيث أصدر البنك في هذا الإطار لائحة تنظيمية مؤرخة في 15 مارس 2020 لتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد الاقتصاد الوطني، بفتح نافذة التمويل الإسلامي، وقام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي تأكيدا على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية

- **تطوير المعلومات الحصائية ووظيفة الاستشراف** :نظرا لارتباط فعالية العمل الاقتصادي بالقدرة على التنبؤ يعمل هذا النموذج على تعزيز الأداة الإحصائية بالموارد المالية والبشرية، وتطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية شفاف ومحين.
- **حماية احتياطي الصرف** : يتم ذلك من خلال تقليل سرعة وتيرة إنفاق احتياطات الصرف الأجنبي بالقضاء على ظاهرة تضخيم الفواتير التي تقدر ب 30% وبالقضاء على تضخيم تكلفة المشاريع بالجزائر، ومن خلال التحكم في الواردات بمنع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا.

•**تعزيز إطار تطوي ر المؤسسات** :يهدف النموذج إلى تشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة وهيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تشكل فرص عمل، مع إنشاء مناخ عمل شفاف ومواتي للاستثمار وريادة الأعمال عن طريق إزالة العراقيل وتوسيع مجال التراخيص ومراجعة المزايا، ويمكن أن نلمس بداية التنفيذ العملي لهذا الجانب في تقرير الحكومة بإعادتها النظر في قاعدة 51 / 49ضمن محور الإنعاش الاقتصادي في قانون المالية التكميلي 2020 ، مع إبقائها على المزايا الجبائية التحفيزية لمناطق الجنوب والهضاب العليا، كما يركز النموذج من جهة أخرى على نقل اقتصا د المعرفة والتحول الرقمي وتأهيل الحضائر السبرانية والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع، و بهذا الشأن تم اعتما د وزارة الحاضنات ضمن مجموع الحقائب الوزارية التي تشكل الحكومة الجديدة.

•**الصناعة:** يهدف النموذج إلى التطوير الإستراتيجي للشعب الصناعية المنجمية، وتعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال لاسيما صناعة تحويل المواد الأولية مثل الصناعة الزراعية الغذائية والحديد والصلب وتحويل المحروقات، فضلا عن صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية والمواد الميكانيكية والصيدلانية، بالإضافة إلى مواد البناء والصناعات الكيميائية والنسيج والجلد، مع مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام ckd ، من أجل رفع معدل الاندماج الوطني، مع تطوير الطاقات المتجددة وتعزيز سياسة الفعالية الطاقوية، وقد باشرت الحكومة وضع التدابير اللازمة في هذا الصدد خلال قانون المالية التكميلي. 2020

•**التجارة** : يهدف هذا النموذج إلى تطهير المجال التجاري من خلال تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، والعمل على ترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تقييم ومراجعة عملية التبادل الحر ، وقد تجسدت تدابير هذا الجانب في منع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا كما تم منع استيراد الفواكه وقت جنيها تعزيزا للاستغلال الكامل والأمثل للمنتج المحلي.

•**الفلاحة** : يهدف النموذج إلى عصرنة الفلاحة لضمان الأمن الغذائي من خلال مساعدة الفلاحة الجبلية والصحراوية على توليد قيمة مضافة باعتبارها تنتج ما يفوق 25 مليار دولار أي ما يعادل مداخيل النفط، كما يهدف النموذج إلى تعزيز إمكانية قطاع الفلاحة من إدماج الصناعات، ويركز النموذج على الفلاحة الصحراوية كونها قادرة على تقليص فاتورة الواردات، وعلى هذا الأساس شرعت وزارة الفلاحة في توسيع زراعة الحبوب في المناطق الجنوبية قصد تقليص واردات البلاد من هذه المادة ب 20 إلى30 بالمائة بنهاية السنة الجارية 2020

،خاصة في ظل إمكانيات هذه المناطق في مجال زراعة المواد ا لأولية المستخدمة في إنتاج الزيت والسكر في هذه المناطق بشكل يلبي جميع الاحتياجات الوطنية.

•**السياحة** : يهدف النموذج إلى ترقية السياحة من خلال تجسيد مخطط الوجهة الجزائرية الذي سيعتمد على دعم وكالات السفر مع منح تسهيلات للحصول على التأشيرة للسياح الأجانب، زيادة على تفعيل الصي غة التحفيزية للسفر من خلال رحلات شارتر،

بالإضافة إلى تشجيع بروز أقطاب امتياز في السياحة، مع ترقية الفنادق وفق المعايير الدولية لاسيما في المناطق الساحلية ومناطق الجنوب، والعمل على ترقية الصناعة التقليدية بالموازاة مع السياحة بغرض إبراز التراث.

•**ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي** : في إطار برنامج خاص لربط برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل يعمل النموذج على تحفيز دور الجامعة في دعم اقتصاد المعرفة وربطها بالسوق،حيث باشرت وزارة التعليم العالي في تنظيم قوانين خاصة لتنفيذ التعليمة الرئاسية في السماح للجامعات بفتح مكاتب دراسات لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من الاستفادة منها بمقابل مادي، يستفيد منه الباحثون في تعزيز مداخليهم. (**وزارة التعليم العالي، 2020**)

• **التوجه نحو استغلال جميع الثروات المعدنية غير المستغلة في الجزائر** : يهدف هذا النموذج إلى إحصاء كل الثروات المعدنية الموجودة وإعداد دفتر أعباء مع بنوك أعمال، قصد الشروع في استغلالها، وقد شرعت وزارة الصناعة في ذلك. (**بنك الجزائر، 2020**)

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لتفعيل تدابير الانعاش الاقتصادي في الجزائر

من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة الحرجة وبعدها، يتوجب بناء قاعدة قوية لدعمه وتطويره من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات وإعادة الاعتبار للفلاحة والسياحة، وفي هذا الإطار يمكن أن نقدم مجموعة من الحلول قد تساهم في مساعدة الاقتصاد على تجاوز آثار جائحة كورونا كما سنذكره في المطالب الموالية

المطلب الأول: حلول في إطار التجديد الإقتصادي

هناك مجموعة من القطاعات التي تكون لها حلول في اطار التجديد الاقتصادي، نذكر منها:

الفرع الأول: القطاع التجاري

يجب تعزيز الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي تشغله الجزائر في القارة الإفريقية، من خلال تفعيل دورها الديناميكي كسوق نشط في القارة، من خلال توسيع مساحة نشاطها ضمن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر كدولة فاعلة في التجارة القارية، بالإضافة إلى توجيه ا لاستثمارات و تنشيط البحث عن الأسواق من خلال إعادة بعث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ترقية تصدير الخضر والفواكه باعتبارها مجالا مغمورا في تنمية الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: القطاع الفلاحي

ينبغي إعادة الاعتبار للفلاحة واسترجاع الدور الحيوي للزراعة والإنتاج الغذائي ،من خلال إحداث ثورة زراعية وفق آليات أكثر تطورا وحداثة تضمن تحقيق الزراعات التحويلية والغذائية بأكثر فعالية وفق نهج أكثر استدامة وشمولية لجميع أقسام سلسلة التوريد والاستهلاك، كما يمكن أن نلفت الانتباه أيضا إلى ضرورة دعم وتطوير قدرات التخزين في غرف التبريد وزيادة عددها وفق توزيع إقليمي مدروس بغرض الاستغلال الأمثل للمحصول الزراعي المحلي الذي يتلف جزء كبير منه سنويا، كما يجب على الدولة جعل الأسواق الوطنية للخضر و الفواكه تحت تسييرها بغرض تنظيم السوق والتحكم بالأسعار ومنع الاحتكار،كما نشير أيضا إلى أهمية تحفيز بعض الزراعات غير التقليدية التي تستعمل في استجلاب الزيوت الباهظة على غرار الأوليفيرا والصبار، بالإضافة إلى دعم زارعات أخرى مهمة كالزراعات المغلقة والعمودية العضوية و المائية ، كما يمكن تط وير زراعة القطن، الفستق السمسم ، خاصة بعدما عرفت نجاحا واسعا في الجنوب.

الفرع الثالث: القطاع السياحي

يجب العمل على تنمية السياحة الداخلية باعتبارها موردا هاما للثروة يعاني التهميش، يجب تنميتها من خلال تنظيمها عبر كل الفضاءات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر مثل الشواطئ، الجبال، الغابات، المناطق الصحراوية على غرار الطاسيلي والهقار، بالإضافة إلى الحمامات المعدنية الطبيعية التي تعتد موردا ممتازا باعتبارها مزيجا بين السياحة الطبية والسياحة الاستجمامية، يجب إعادة الاعتبار لكل هذه الكنوز السياحية لتمكينها من خلق الثروة، ويتم ذلك من خلال توفير المرافق الضرورية وعصرنتها عبر نطاق واسع، بالإضافة إلى تعزيز الأمن أكثر عبر هذه المناطق السياحية بغرض تحفيز السياحة المحلية،وجذب السائح للإنفاق السياحي محليا بما يعزز مداخيل الدولة كما يمكن إنعاش هذا القطاع من خلال سن القوانين الردعية في مجال الأمن السياحي وحماية السائح، مع تقديم تسهيلات بخصوص التراخيص مع تعزيز الامتيازات الجبائية اللازمة لتشجيع الاستثمار السياحي بما يعزز النشاط السياحي و يخلق النسيج الفندقي الكافي.

الفرع الرابع: القطاع الصناعي

ينبغي خلق توليفات متعددة لتطوير النسيج الصناعي وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، باعتبار هذه الأخيرة موردا هاما لخلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يتوجب العمل على تطوير إنتاج الطاقات المتجددة وتوفير كل الآليات والتكنولوجيات لذلك، كم يتعين إنجاح مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي هذا السياق نشير إلى إعطاء الأولوية لمشروع ديزارتيك للطاقة الشمسية باعتباره مخططا عمليا واعدا للاستفادة من الخبرات الأجنبية، وتحقيق الفعالية الطاقوية بالجزائر خاصة في ظل كفاءة الخبرة الألمانية في المجال.

الفرع الخامس: قطاع الشغل

ضرورة تحفيز التخصصات التقنية في الجامعات والمعاهد بغرض توفير المخرجات اللازمة لتحقيق التنشيط المرتقب في قطاع الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة، كما يتعين على الحكومة تعزيز تطبيقات الفكر المقاولاتي في

الجامعة عن طريق إنشاء ورشات في كل الكليات تعمل في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الرائدة والشركات الخاصة الفعالة،مع ضرورة خلق التوأمة المقاولاتية مع جامعات أجنبية بما يسمح بالابتكار ويشجع على التطوير ويسهل من ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.

الفرع السادس: قطاع التعليم العالي

إن سبب التخلف الاقتصادي الحاصل يرجع بالدرجة الأولى لغياب الاهتمام بالبحث العلمي وإهمال دوره كمحرك أول لعجلة التنمية والتطور، حيث أن ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي، والتقصير المادي في حق الأساتذة والباحثين في مجال البحث العلمي، حال دون نجاح البحث العلمي كما عطله عن أداء دوره في التنمية، فمرحلة المبادرة وإثبات الذات التي يمكن أن يصل إليها الباحث في ضوء هرم" أبراهام ماسلو "المعروف للحاجات تأتي في قمة الهرم، ولا يمكن لها أن تتأتى في ظل غياب إشباع نسبي لمستويات الحاجات الأخرى، لذلك ينبغي على الحكومة إعادة النظر بشدة في ظروف كل الفاعلين في حقل البحث العلمي، ومدهم بأسباب الاستقرار والتحفيز بما يساعدهم على التفرغ التام للبحث والإبتكار، بعيدا عن مشوشات التفكير المستمرة فيما يتعلق بالضعف المادي ومعضلة تلبية الحاجات الأساسية فضلا عن ضعف التمويل اللازم للنشاط البحثي في حد ذاته.

المطلب الثاني: حلول في إطار تفعيل السياسة المالية والنقدية

هناك مجموعة من الحلول المالية والنقدية تساهم في تفعيل الانعاش الاقتصادي في الجزائر، وتتمثل في:

الفرع الأول: المرافقة المالية للمؤسسات

يمكن استعمال السياسة النقدية في خلق كيان تمويلي خاص لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف البنك المركزي، باعتبار هذا النوع من المؤسسات حلقة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، سوا ء من حيث القيمة المضافة التي يمكنها تقديمها أو من حيث قدرتها على خلق فرص العمل، كما يجب الالتفات إلى المؤسسات متناهية الصغر من خلال منحها تسهيلات للحصول على القروض وفق ما تتيحه القواعد التنظيمية القائمة،وذلك باعتبارها تأوي شريحة معتبرة من أصحاب الدخل الضعيف دون أن يكون لها مجال مضمون لرفع رأس مالها العامل عن طريق التمويل البنكي.

الفرع الثاني: دعم شبكات الأمان الاجتماعي

يجب تفعيل السياسة المالية أكثر فيما يتعلق بتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، كما يتعين اعتماد سياسات عملية ف عالة بغرض تنشيط الطلب، وذلك من خلال زيادة إعانات البطالة، و تحسين أثر الإعانات على حياة الأفراد خاصة في القطاعات الغير الرسمية التي يصعب الوصول إليها، والتي تحوي الطبقات العمالية الضعيفة.

المطلب الثالث: حلول في إطار الاستفادة من دعم المؤسسات المالية الدولية

تطرح حلول عديدة في هذا الإطار حيث يوفر صندوق النقد الدولي أداتين للتمويل الطارئ خلال هذه الجائحة متمثلتان في التسهيل ا لائتماني السريع وأداة التمويل السريع، كما يعتم د البنك الدولي أيضا خلال هذه المرحلة على خطة الطوارئ لحماية الاقتصادات المتأثرة بالجائحة من خلال صندوق الطوارئ الوبائية التابع له، كما طرحت كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان ا لاستثمار برامج فاعلة في إفريقية لتمويل التجارة ورفع رأس المال العامل.

المطلب الرابع: حلول في إطار ترشيد النفقات على المواد المدعمة

إن التوسع في سياسة دعم المواد واسعة الاستهلاك دون متابعة دقيقة لعقلانية الاستفادة منها فتح المجال أمام استغلالها بشكل غير مسؤول من قبل فئات كثيرة من خلال حالتين:

الحالة الأولى : تتلخص هذه الحالة في استعمال المواد المدعم في صناعات تحويلية أخرى وإعادة بيعها بمبالغ خارج إطار التدعيم، ومنه خلق ثروة على عاتق الدولة مثلما يحدث مع سلع الفرينة والسميد والزيت الغذائي المكرر والسكر الأبيض والحليب ، حيث تستخدم الفرينة المدعمة لصناعة الحلويات بدل الخبز كما يستخدم الحليب المدعم لصناعة المشتقات...

-**الحلول المقترحة لهذه الحالة** : يجب القيام بعملية إحصاء كمي دقيق و شامل لكل المستفيدين من هذه المواد،بالاعتماد على الأدوات الإحصائية عالية الدقة سوا ء بمعية الخبراء والمختصين المحليين أو بمرافقة الخبرات الأجنبية، وذلك بغرض إنشاء شجرة توزيع رقمية قابلة للمراجعة وقادرة على ضبط العملية وحماية الموارد بشكل كفء ومنظم مع استمرارية المراقبة الدورية.

الحالة الثانية : تتلخص في الاستعمال المفرط واللاعقلاني لبعض المواد المدعمة على غرار المنتجات البترولية من البنزين بأنواعه و الغاز أويل مما يرهق خزينة الدولة.

-**الحلول المقترحة لهذه الحالة** :يجب الاعتماد على بطاقة تموين رقمية تسمح لصاحبها بالاستفادة من استغلال حجم سنوي معين من المنتجات البترولية وفق السعر المدعم، على أن يتحمل اقتناءها وفق سعر خارج التدعيم إذا ما تجاوز الحجم المسموح به ، ويمكن تفعيل هذه الآلية من خلال توفير بطاقات التموين الرقمية لكل المتعاملين، مع توفير كل الأجهزة الرقمية التي تدعم العملية عبر كل نقاط التوزيع في التراب الوطني.

المطلب الخامس: حلول في إطار الاقتصاد التعاوني

من الجيد خلال هذه المرحلة أن تشجع الدولة الاقتصاد التضامني باعتباره دعامة ثالثة للاقتصاد في ظل قدرته الإنمائية ونجاعته في تحصين النسيج ا لاجتماعي خلال الأزمات، وذلك من خلال تشجيع التعاونيات التي تساعد على الإدماج الاجتماعي، وتشجيع التعاضديات التي يتركز نشاطها في التغطية الصحية والتأمين على المخاطر بالإضافة إلى تلك التي توفر المرافقة المالية، كم يجب تحفيز الجمعيات التي تعنى بأعمال التنمية الاقتصادية والتهيئة

الريفية والتأهيل الحضري ،كما يمكن للدولة اعتماد ذلك النوع الإبتكاري من الاقتصاد التضامني والمتمثل في المقاولة الاجتماعية التي تخصص جزء مستمر من أرباحها لفائدة الصالح العام.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

بالرغم من قوة تأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم إلا أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة على اقتصاداتها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة، حيث نجحت غالب الدول وإلى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء آثار هذه الجائحة، وفي هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لآثار الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء ا لاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة وانهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية إلى اقتصاد التنويع، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة بإلزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير.

وفيما يلي سنستعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث و نقترح بعض التوصيات وآفاق لدراسات وأبحاث مستقبلية.

أولا: نتائج الدراسة

1. النتائج العامة

– لقد تسببت جائحة كورونا في أزمة منقط عة النظير على اقتصادات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن آثار جانبية هذه الجائحة. مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة.

– لقد كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية المتاحة مما ساعدها في تقليل آثار الأزمة و الرفع من إمكانية تعافي اقتصاداتها بعد الأزمة.

– بالنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي لـ 2020 انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل 2020 ،هذا بالإضافة إلى تضرر كل قطاعاتها نتيجة آثار الوضع العالمي ونتيجة تدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة.

– تساوت جميع الدول بلا استثناء من أقصى الأرض إلى مغربها، صغيرها وكبيرها عظيمها وضعيفها، في ميزان كورونا، وبالتالي سقطت العديد من المصطلحات والمفاهيم السياسية.

– كورونا هو وباء عالمي لم تقتصر خسائره على الأرواح فحسب، وإنما أحدث خسائر اقتصادية هائلة قد تعجز العديد من الدول عن تحملها لوحدها دون مساعدة خارجية.

– فشل النظم والسياسات الاقتصادية وأنظمة الرعاية والصحية المتبعة في تلافي الانهيارات الاقتصادية عند حدوث أوبئة وأزمات.

– ستساهم كورونا في ازدياد التمسك بالهوية الوطنية والجنوح نحو القوميات والتمسك بالثقافة الداخلية، والتقوقع داخل الحدود المحلية.

2. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

"يؤثر فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، **هي فرضية صحيحة** من منطلق وبفترة وجيزة احتلت كورونا المدن والعواصم وفرضت شروطها، وشلت الحركة وفرضت حظر التجول والتعبئة العامة، الأمر الذي ترتب عليه خسائر اقتصادية بالمليارات ناهيك بالخسائر البشرية والدولة التي كانت تعتقد نفسها قائدة لاقتصادها، لما فوقه وتحته، تطلب في الخفاء مساعدة بعض الدول لها في مواجهة هجمة كورونا الشرسة .فغاب التضامن الدولي وتحولت العولمة من أداة بيد القوى العظمي في السيطرة الاقتصادية والثقافية على العالم إلى أداة ضده.

ثانيا: توصيات الدراسة

على اساس النتائج المتوصل اليها، يمكن ذكر بعض التوصيات في شكل نقاط أساسية والتي نراها ضرورية:

- ✓ اعادة النظر في السياسات العمومية لتحقيق الأهداف المبرمجة في اطار عصرنة الاقتصاد الوطني
- ✓ اعادة النظر في هيئات الدعم وانشاء المؤسسات وكل مكونات مناخ الأعمال في الجزائر خصوصا بعد تفشي ظاهرة وباء كورونا
- ✓ ضرورة البحث عن مصادر اخرى تمويلية وبدائل للنفط والاستغلال العقلاني له، باعتباره مورد غير متجدد
- ✓ العمل على ترشيد برامج تنموية بما يتلاءم والوضعية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا
- ✓ تنويع مصادر ايرادات الميزانية العامة للجزائر ورفع مساهمة الايرادات العادية لتجنب الصدمات الخارجية المتعلقة بانخفاض أسعار النفط في ظل أزمة covid19

ثالثا: الآفاق المستقبلية

في ضوء الأهداف الحالية والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة واستكمالا لها، يمكن اقتراح البحوث المستقبلية التالية:

- انعكاسات الصدمة النفطية على التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل جائحة كورونا
- مدى فعالية برامج التنمية الاقتصادية المنفذة في الجزائر إثر انتشار وباء كورونا
- تأثير covid 19 على التوجهات الحديثة على التسويق الالكتروني

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	I
شكر وتقدير	II
الاهداء	III
ملخص الدراسة باللغة العربية والاجنبية	IV
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الاول: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	08
المبحث الاول:مدخل مفاهيمي للتنمي	09
المطلب الاول: مفهوم التنمية	11
المطلب الثاني: طبيعة عملية التنمية	11
المطلب الثالث: عناصر عملية التنمية	11
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	12
المطلب الاول: تعريف التنمية الاقتصادية	12
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	14
المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية	16
المبحث الثالث: عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية	19
المطلب الاول: عوامل التنمية الاقتصادية	19
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	19
المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية	21
المبحث الرابع: ابعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية	22
المطلب الاول: ابعاد التنمية الاقتصادية	22
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية	23
المبحث الخامس: برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها	24
المطلب الاول: مفهوم برامج التنمية الاقتصادية ومراحل اعدادها	24
المطلب الثاني: تقسيمات برامج التنمية الاقتصادية	26
المطلب الثالث: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية	27

خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الاطار النظري لفيروس كورونا covid 19	
تمهيد	32
المبحث الاول: ماهية فيروس كورونا	31
المطلب الاول: تعريف جائحة كورونا	33
المطلب الثاني: حدود الازمة الصحية التي ضربت الدول العربية النفطية	34
المطلب الثالث: كورونا والوضع الحدودي لدول العالم	35
المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا 2020 على المستوى العالمي والوطني	37
المطلب الاول: الاثار على مستوى الدول المتقدمة	37
المطلب الثاني: الاثار على مستوى الدول النامية	38
المبحث الثالث: انعكاسات فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية	39
المطلب الاول: الانعكاسات على الاسواق المالية	39
المطلب الثاني: الانعكاسات على السياحة العالمية	40
المطلب الثالث: الانعكاسات على قطاع الطيران	40
الفصل الثالث: تأثير فيروس كورونا على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	42
المبحث الاول: اثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري	43
المطلب الاول: قطاع المحروقات	43
المطلب الثاني: قطاع الصناعة	43
المطلب الثالث: قطاع النقل	43
المطلب الرابع: قطاع السياحة	45
المبحث الثاني: استجابة الحكومة الجزائرية لتخفيف الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا	45
المطلب الاول: دور السياسة المالية والنقدية في ادارة ازمة جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري	45
المطلب الثاني: الاهداف المسطرة للانعاش الاقتصادي	46
المطلب الثالث: اهم الادوات السياسية المالية وتدابير الانعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية	47
المبحث الثالث: السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للحفاظ على التنمية	48

فهرس المحتويات

الاقتصادية في ظل جائحة كورونا	
المطلب الاول: تعزيز السيولة	48
المطلب الثاني: تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات خلال مرحلة كورونا	48
المطلب الثالث: اهمية النموذج الاقتصادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة ما بعد الكورونا	50
المبحث الرابع: الحلول المقترحة لتفعيل تدابير الانعاش الاقتصادي في الجزائر	54
المطلب الاول: حلول في اطار التجديد الاقتصادي	54
المطلب الثاني: لحلول تفعيل السياسة المالية والنقدية	56
المطلب الثالث: حلول في اطار الاستفادة من دعم المؤسسات المالية والاقليمية	56
المطلب الرابع: حلول في اطار ترشيد النفقات على المواد المدعمة	56
المطلب الخامس: حلول في اطار الاقتصاد التعاوني	57
الخاتمة العامة	60-59
فهرس المحتويات	
قائمة المراجع	

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب

1. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2008

2. أحمد مُحَّد اسماعيل برج، التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعية الجديدة مصر، 2013

3. الموسمي ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ، 2002

4. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2011

5. إبراهيم عبده الدسوقي ، التلفزيون والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004

6. غربي علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة- الجزائر،2003

7. عيد حسن، دراسات في التخطيط والتنمية،1977

8. عبير شعبان وعبده سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013

9. جابر أحمد بسيوني ومُحَّد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم، نظريات، تطبيقات) دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2012

10. حموده، مسعد الفاروق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1977

11. عثمان مُحَّد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2010

12. هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2010

13. مُحَّد عبد العزيز عجمية ومُحَّد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها- سياستها، دار الجامعية، مصر2003

14. سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد والانتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992

15. عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

16. عثمان مُحَمَّد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010

ثانيا/ المجلات

17. فريدة فلاك، أرقام واحصائيات ازمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الاقتصاديات الكبرى على العالم "الولايات المتحدة والصين نموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، الرقم 02، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة جوان 2020

18. عمر هارون، التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية "الجزائر نموذجا" ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 07، عدد 01، جامعة المدية، 2021/06/07

19. لحول كمال وآخرون، الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا 2020 على الايرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد03، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020/10/03

20. بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد01، جامعة سطيف1، الجزائر 2020/09/30

21. سيد عمر زهرة و بلعما أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلد 04، عدد02، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2020/12/24

ثالثا/ الرسائل الجامعية

22. حسام الدين بن ظاهر، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة،2013

23. عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014

24. عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة مابين 2001-2004 مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010

25. علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008

26. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008

27. مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية د راسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012

28. مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة – البرامج التنموية،2013

رابعا/المواقع الالكترونية

29. https://www.statista.com/chart/21279/countries-that-have-not-reported-coronavirus cases/?utm_source=Statista+Global&utm_campaign=3dd303bde5-.2020

30. https://cdn.statcdn.com/Infographic/images/normal/21326.jpeg, 2020

31. صندوق النقد العربي 2020

32. World Economic Forum (2020), Travel & Tourism Competitiveness Index, 2019

33. تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2020

34. Sovereign Wealth Fund Institute (2020). Available at: https://www.swfinstitute.org/

35. الحكومة الجزائرية 2020

36. بنك الجزائر 2020

37. وزارة التعليم العالي 2020

38. وزارة الاتصال الجزائرية 2020